(12)

تقرير معلومات

اللاجئون الفلسطينيون في العراق



إعداد
قسم الأرشيف والمعلومات
مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ـ بيروت

تقرير معلومات (12)



اللاجئون الفلسطينيون في العراق



قسم الأرشيف والمعلومات

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
بيروت – لبنان

Information Report (12)

The Palestinian Refugees in Iraq

Prepared By:

Information Department, Al-Zaytouna Centre

Editor:

Dr. Mohsen Moh’d Saleh

Deputy Editor:

Abdul-Hameed al-Kayyali

Managing Editor:

Rabie el-Dannan

2009 م – 1430 هـ

بيروت – لبنان

ISBN 978–9953–500–37–9

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

ص. ب: 14–5034، بيروت – لبنان

تلفون: +961 1 80 36 44

تلفاكس: +961 1 80 36 43

بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net

الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم الغلاف

مروة غلاييني

طباعة

Golden Vision sarl +961 1 820434

فهرس المحتويات

المقدمة

لم تحفل مراكز البحث ووسائل الإعلام كثيراً بأحوال فلسطينيي العراق قبل الاحتلال الأمريكي للبلاد وسقوط نظام الرئيس السابق صدام حسين سنة 2003. غير أن المجازر وعمليات القتل المبرمجة والتهجير القصري التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون بعد الاحتلال الأمريكي، ألقت بظلالها على أوضاعهم في البلاد وفرضت تساؤلات حول مستقبل وجودهم في العراق. كما أثار استهداف اللاجئين الفلسطينيين من قبل أطراف عراقية تساؤلاً حول مدى تأثير وجود قرابة 40 ألف فلسطيني على التركيبة السكانية والطائفية والمذهبية، في بلد يزيد تعداد سكانه عن 25 مليون نسمة!. وهو ما يدفع إلى طرح تساؤلات عريضة حول دوافع استهداف فلسطينيي العراق وتهجيرهم ومدى ارتباط ذلك بأجندات إقليمية أو دولية!.

وانطلاقاً من أهمية الموضوع اختار قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة أن يتناول إصداره الثاني عشر من سلسلة تقارير المعلومات ملف اللاجئين الفلسطينيين في العراق. يسلط هذا التقرير الضوء، في القسم الأول، على المراحل الأولى لعملية لجوء الفلسطينيين إلى العراق، ويتحدث عن أعدادهم، وعن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كما يعرض سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه اللاجئين الفلسطينيين قبل الاحتلال الأمريكي للعراق. ثم يتحدث التقرير عن التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة العراقية، ويعرض أبرز المشاريع التي طرحت لتوطين اللاجئين في العراق. أما القسم الثاني من التقرير فيتناول أوضاع اللاجئين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عنه من معاناة ومن قتل وتهجير، ثم يعرض لسياسة المحتل الأمريكي ومن ثم الحكومة والأحزاب العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، كما يتحدث التقرير عن مخيمات اللجوء التي أقيمت على الحدود العراقية مع الدول العربية المجاورة، ويُلحقها بالمساعي التي بُذلت لحل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

أولاً: الخلفية التاريخية (1948-2003)

1. بدايات اللجوء الفلسطيني في العراق:

يقود الحديث عن اللاجئين الفلسطينيين إلى حرب سنة 1948، وقرار مجلس الأمن رقم 181 الذي نص على قيام "إسرائيل" واستيلائها على 77% من الأراضي الفلسطينية، فضلاً عن أكبر عملية تهجير لما يقارب من 726 ألف لاجئ فلسطيني حسب التعداد السكاني للأمم المتحدة في سنة 1949[1]، توزعوا على عدد من الدول العربية، ومنها العراق، التي شارك جيشها في عداد جيش الإنقاذ العربي. وكان لوجود الجيش العراقي خلال حرب سنة 1948 في شمال فلسطين الأثر الكبير في نسج الخيوط الأولى للعلاقة مع المهجرين من تلك الديار، وعلى وجه التحديد من مدينة حيفا وقراها، حيث عمل الجيش العراقي على نقل جزء من هؤلاء المهجرين إلى العراق، خلال الحرب وبعدها.

تفيد الإحصاءات بأن عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين وصلوا إلى العراق سنة 1948 تراوح ما بين ثلاثة آلاف نسمة وخمسة آلاف نسمة[2]، وقدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، التابعة للأمم المتحدة، عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق سنة 2003 بـ 34 ألف إلى 42 ألف[3].

ينحدر اللاجئون الفلسطينيون في العراق من قرى حيفا، وعلى وجه التحديد من ثلاث قرى هي: إجزم، وجبع، وعين غزال[4]. وتوزع إحدى الدراسات اللاجئين الفلسطينيين في العراق تبعاً للمناطق التي قدموا منها في فلسطين حسب النسب التالية: قرية إجزم 33.2%، وقرية جبع 27.8%، وقرية عين غزال 16.3%، أما النسبة الباقية فتنحدر من قرى: المزار والطيرة وصرفند وعتليت وأم الزينات ودالية الروحا وكفرلام وخربة المنارة والطنطورة وأم الفحم وعرعرة وعين حوض...، كما تنحدر بعض العائلات من يافا وقراها، وحيفا والقدس ونابلس وعكا وغزة والرملة وجنين[5].

تولت وزارة الدفاع العراقية رعاية اللاجئين الفلسطينيين بعد وصولهم إلى العراق؛ حيث تمّ توزيع سكنهم في المقرات الحكومية التي لا تستخدم عادةً في فترة العطلة الصيفية، مثل دار المعلمين والمباني الجامعية، ومع انتهاء العطلة الصيفية كانوا يوزعون على معسكرات وأندية تتبع للحكومة في مناطق مختلفة من العراق بين بغداد والبصرة والموصل[6]. تمتع اللاجئون الفلسطينيون بمخصصات من الطعام والغذاء بشكل يومي كباقي قطع الجيش العراقي؛ إذ كانوا يُعتبرون جزءاً من قطع الجيش في هذه الناحية. وبقي الحال هكذا حتى سنة 1950 حيث انتقلت إدارة شؤونهم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل ضمن مديرية خاصة سميت مديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، حيث أعيد توزيع سكنهم وفق نظام السكن الجماعي في الملاجئ[7].

وتوزع اللاجئون الفلسطينيون في البداية على ستة مجمعات في بغداد، وواحد في البصرة، وآخر في الموصل، وكان التجمع الأساسي لهم في البداية في معسكر الشعيبة في البصرة، ليتم نقلهم فيما بعد إلى بغداد[8].

2. سياسة الحكومات العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين:

بداية وقبل الحديث عن سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه اللاجئين الفلسطينيين، لابد من تناول تعريف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا The United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East - UNRWA للاجئ الفلسطيني، كي نستطيع أن نميز الفرق ما بين تعريف الأونروا والدول المضيفة للاجئين، العراق. إذ تعرف الأونروا اللاجئ الفلسطيني، ولأغراض عملية، بالشخص الذي كان يقيم في فلسطين خلال الفترة من 1946/6/1 حتى 1948/5/15 والذي فقد بيته ومورد رزقه نتيجة حرب 1948[9].

هناك ملاحظة مهمة لا بد من الإشارة إليها، وهي أن التعريف الخاص بالأونروا قد أخذ الشكل العام للمأساة الفلسطينية، ووضعها ضمن هذا الإطار دون أن يغوص في التفاصيل، ولكن هذا التعريف لدى الدول المضيفة لم يبقَ عند هذا الحد، حيث

أخذ صيغاً أخرى مختلفة، فقد عرّفته تلك الدول تبعاً لخصوصياتها وعواملها الذاتية، وبهذا اختلفت الحقوق باختلاف التعريف واختلاف الدول المضيفة فعلى سبيل المثال فإن حقوق اللاجئ الفلسطيني في لبنان تختلف عنها في العراق. فقضية الحقوق التي يتمتع بها اللاجئون هي قضية نسبية قابلة للتغيير في أي وقت وتفتقر إلى أية آلية قانونية عامة بحيث تلتزم بها جميع الدول المضيفة وفي كافة مناطق الشتات الأمر الذي ترك الباب مفتوحاً على مصراعيه للاجتهادات الفردية والعوامل المصلحية في مسألة تنظيم العلاقة ما بين اللاجئين والدول المضيفة. وقد كان لظهور منظمة التحرير الفلسطينية على الساحة السياسية الفلسطينية أثراً مهماً وحاسماً في عدم ثبات هذه العلاقة ففي حال توترت العلاقة ما بين منظمة التحرير وإحدى الدول المضيفة فإن ذلك من شأنه أن ينعكس سلباً على هذه العلاقة، والأمثلة على ذلك كثيرة ولا مجال لحصرها، ومن هذا المنطلق نجد أن ظلماً واضحاً قد لحق بالمجموع العام للاجئين[10].

دأبت حكومة العراق منذ البداية على تعريف اللاجئ الفلسطيني بأنه الذي دخل إلى الأراضي العراقية وأقام فيها منذ سنة 1948 ولغاية سنة 1950، ووفق هذا التعريف فإن أي فلسطيني قدم للإقامة بعد هذا التاريخ لم يتم إضافته إلى سجل اللاجئين الفلسطينيين. وقبل سقوط نظام الرئيس العراقي صدام حسين ببضع سنين تمّ تغيير التعريف ليحمل صفة لاجئ كلّ فلسطيني دخل العراق وأقام فيه قبل سنة 1958[11].

كان الوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين في العراق، وما زال، مثار جدل في الأوساط الفلسطينية داخل العراق وخارجه، فمنذ الوجود الفلسطيني هناك سنة 1948 لم يكن ينظّم قانونٌ واضح طريقة تعامل الحكومات العراقية المتعاقبة مع اللاجئين الفلسطينيين. وعلى الرغم من إعلان الحكومة العراقية أنها تُعامل الفلسطيني معاملتها العراقي، إلا أنها كانت تصدر الاستثناءات والتعديلات والتوضيحات التي كانت تكبل الفلسطيني وتمنعه من القدرة على العيش المستقر والتفكير المستقبلي. والأصعب من ذلك أن الأمر وصل إلى إصدار قانون يمنع الفلسطيني من شراء سيارة خاصة أو خط هاتف منزلي أو حتى تجديد إجازة ممارسة حرفة في سنة 1993، وبقي

الأمر هكذا بين أخذ وردّ، فتارة تصدر قوانين تعطي الحقوق وتسمح بالتملك (منزل واحد للسكن)، وتصدر أخرى تقيدها وتكبلها. وفي سنة 2001 أصدر مجلس قيادة الثورة قراراً واضحاً يعامل فيه الفلسطيني معاملة العراقي في الحقوق والواجبات ما عدا الجنسية وخدمة العلم والحقوق السياسية من انتخاب وترشيح. وصدر قرار تضمن عقوبة لكل موظف لا يطبق هذا القرار الذي يحمل الرقم 202 لسنة 2001[12].

ومع تشكيل وكالة الأونروا في 1949/12/8، رفضت الحكومة العراقية رفضاً كاملاً أن يكون العراق هو المنطقة السادسة من مناطق عملياتها، وتعهد العراق للأونروا بوضع كافة إمكانياته للإشراف الكامل على شؤون اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وتقديم كافة المساعدات لهم مقابل عدم دفع العراق لأية تبرعات نقدية للأونروا، مع احتفاظ الفلسطينيين بجنسيتهم، ومن دون أن تجرى أي عملية توطين. مما جعل الأونروا تسقط جميع اللاجئين الفلسطينيين في العراق من حسابها. وبالفعل قدمت الحكومة العراقية كافة الخدمات التي تقدمها الأونروا للاجئين الفلسطينيين في مناطق اللجوء الأخرى، من رعاية صحية شاملة، كما أتاحت الحكومة العراقية فرص التعليم حيث شملهم مجانية التعليم بمختلف مراحله الابتدائية والثانوية والجامعية، وقد أدت التسهيلات المقدمة من الحكومة العراقية إلى رفع نسبة التعليم وانخفاض نسبة الأمية بين اللاجئين[13].

بعد خروج فلسطينيي العراق من ولاية وكالة الأونروا خصصت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل العراقية مبلغ 160 ألف دينار كميزانية لمديرية شؤون اللاجئين الفلسطينيين، وكانت مخصصات الأفراد: 100 فلس للكبير، و50 فلس للصغير يومياً، إلا أن هذه المخصصات بدل أن تزيد مع الزمن كانت تنقص بسبب ثبات الميزانية وازدياد عدد الفلسطينيين، فلم تزدد الميزانية المخصصة للمديرية بين أعوام 1955 و1973 سوى 50 ألف دينار فقط، في الوقت الذي زاد فيه أعداد الفلسطينيين في هذه الفترة أربعة أضعاف تقريباً من (3,500 إلى 14,000)، ومع ذلك لم يكن جميع الفلسطينيين في العراق مشمولين برعاية مديرية شؤون اللاجئين فقد كان لهذه المديرية

شروطها في تسجيل الفلسطينيين مثل: أن يكون من بلد محتل سنة 1948، وأن يكون دخل العراق وأقام فيه قبل سنة 1958، ولغرض لمّ الشمل، أجازت الوزارة ضمّ الزوجة إلى زوجها المسجل قبل سنة 1961، ولا يجوز العكس أي ضمّ الزوج إلى زوجته[14].

أما من الناحية القانونية، فقد بقي وضع اللاجئين الفلسطينيين في العراق ضبابياً قابلاً للتأويل على أكثر من وجه حتى صدور القرار 202، ففي سنة 1961 صدر قرار مرقم بـ 26 ينظم عملية منح الفلسطينيين في العراق وثائق سفر خاصة ويحدّد مدة صلاحيتها، وفي سنة 1964 صدر قرار بمعاملة الفلسطيني معاملة العراقي في الوظائف الحكومية من حيث الرواتب والعلاوات، لكن الفلسطيني استثني بموجب هذا القرار من حصوله على امتياز الخدمة التقاعدية بحجة أن ذلك قد يدفعه للتمسك بالبقاء في العراق والتفريط بحق العودة، ومنح الفلسطيني المنتهية خدمته راتب شهر واحد عن كل سنة من خدمته، وفي سنة 1965 صدر قرار بشطب كلمة (اللاجئين) من وثائق السفر[15].

بعد حرب 1967 قام أحمد الحبوبي، وزير الشؤون الاجتماعية والعمل العراقي بزيارة للملاجئ التي يسكنها الفلسطينيون وهاله ما رأى من البؤس الذي يعيشونه، ورفع على إثرها رسالة لمجلس الوزراء العراقي آنذاك، وصف فيها حالة البؤس التي وصل إليها اللاجئون الفلسطينيون. وعلى إثرها اتخذت الحكومة العراقية قرار 1 لسنة 1968 تتضمن توصيات بتخصيص أراضي للفلسطينيين مع سلف لمواد بناء، وجرى إصدار تعليمات خاصة بالفلسطينيين تتضمن إعانات نقدية منتظمة[16].

لكن لم يقدر لهذا القرار أن يخرج عن إطار التوصية، فقد جاء انقلاب حزب البعث في تموز/ يوليو 1968، إلا أن مجلس قيادة الثورة أصدر في 1969/8/17 القرار رقم 366، عالج في نصه قضايا أهمها:

- إنشاء مجمعات سكنيه شعبيه على غرار مدينة السلام، يتوفر فيها كافة الشروط الصحية، وتبقى هذه الدور ملك للدولة يتمتع الفلسطيني بمنفعتها مادام

موجوداً في العراق، ولا يحق له شراء الأراضي، والبناء، وطلب السلف التعاونية والعقارية.

- مساواة الفلسطينيين بالعراقيين عند التعيين والترفيع والتقاعد، على أن يبقى مشروطاً بالإنهاء في حال عودتهم إلى ديارهم.

ولم يسمح للاجئين الفلسطينيين مع ذلك بالترشح لمجلس الإدارة حتى سنة 1971 حيث سمح للفلسطينيين بالتدرج الوظيفي حتى منصب مدير عام[17].

وفي سنة 1973 قامت الحكومة العراقية بنقلة نوعية في معاملتها للاجئين الفلسطينيين تناولت الصيغ القانونية التي تنظم حياة الفلسطينيين في العراق، إذ أعلنت الحكومة معاملة الفلسطيني كمعاملة العراقي يتساوى معه في كافة الحقوق والواجبات باستثناء حق حيازة الجنسية العراقية والحقوق السياسية المتمثلة بحق الانتخاب والترشيح[18].

وصدر في سنة 1980 قرار مجلس قيادة الثورة رقم 215، والذي يحق بموجبه تملك الفلسطيني المقيم إقامة دائمة دار للسكن بعد التدقيق وأخذ موافقة وزارة الداخلية والموافقات الأمنية اللازمة، على أن تسجيل الدار التي اشتراها الفلسطيني المقيم باسم وزارة المالية. وفي سنة 1983 صدر قرار يوجب على الفلسطيني استصدار موافقة المؤسسة العامة للعمل والتدريب المهني عند عمله أو انتقاله لعمل آخر حتى ضمن القطاع الخاص، وهددت التعليمات كل من يخالفها بحمله على مغادرة البلاد ومنع دخوله مستقبلاً. وفي سنة 1987 صدر قرار من مجلس قيادة الثورة رقم 936 والذي يحق بموجبه للفلسطيني المقيم إقامة دائمة تملك قطعة أرض سكنيه أو دار سكنيه أو قطعة أرض زراعية[19].

لكن في سنة 1989 صدر قرار يوقف العمل بالقرار 215 والقرار 936 لمدة خمس سنوات، وفي نهاية المدة صدر في 1994/3/7 عن مجلس قيادة الثورة قرار رقم 23 ينص على: "يوقف العمل بالقوانين والقرارات التي تجيز تملك غير العراقي العقار أو استثمار أمواله في الشركات داخل العراق، وكل ما من شأنه التملك أو الاستثمار في

أي وجه كان"[20]، وفي سنة 1997 أصدر الرئيس العراقي قراراً بتمليك الفلسطيني الحامل لشارة الحزب قطعة أرض سكنية[21].

وبهذا عُومِل الفلسطيني الذي يقيم في العراق منذ أكثر من أربعة عقود معاملة الأجنبي الذي جاء العراق منذ أيام، وبهذا القرار أصبح الفلسطينيون في العراق عرضة لأي إجراء تعسفي، وأصبح وضعهم القانوني عرضةً لتأويلات أصغر موظف حكومي، وأصبح لا يحق للفلسطيني تملك ولو خط هاتف، وبقي الحال هكذا حتى صدر القرار 202.

لكن لم يقدر للفلسطينيين في العراق أن يتمتعوا بأول امتيازٍ قانوني واضح لهم منذ سنة 1948، فبعد سنتين فقط سقطت بغداد وسقط معها القرار 202[22].

ومن أبرز الحقوق التي تمتع بها اللاجئ الفلسطيني في العراق، خلال الفترة التي سبقت احتلاله[23]:

1. إصدار الحكومة العراقية هوية تعريفية بالفلسطيني اللاجئ لديها.
2. إصدار وثائق سفر تمكن اللاجئين من السفر إلى خارج العراق.
3. إعفاء اللاجئين من رسوم دخول المدارس والكليات.
4. تأمين العلاج المجاني لمجموع الفلسطينيين في العراق.
5. صرف مساعدات مالية للاجئين، وكانت تقدر في حينه بالحد الأدنى لمدخول العائلة العراقية، وتوقفت الحكومة العراقية عن صرف هذه الإعانة فيما بعد.
6. منح اللاجئ الفلسطيني سكناً مجانياً.

3. تطور الأوضاع السكانية للاجئين من النكبة حتى الاحتلال الأمريكي للعراق:

تختلف المصادر في تقدير عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين لجأوا إلى العراق، فقسم منها ذكر بأن عددهم هو خمسة آلاف نسمة، وقسم آخر ذكر بأن عددهم أربعة آلاف نسمة، كما قدرت بعثة الأمم المتحدة العدد بأربعة آلاف نسمة. وأي كان

العدد، فإن الإحصاءات تفيد بأن عدد اللاجئين قد ازداد بشكل مضطرد ما بين ثلاثة آلاف نسمة إلى خمسة آلاف نسمة سنة 1948، وارتفع هذا العدد سنة 1969 إلى 13,743 لاجئ، منهم 13,208 نسمة في بغداد، و335 نسمة في الموصل، و200 نسمة في البصرة، وإلى 18,095 سنة 1977؛ وذلك حسب الإحصاء الرسمي الذي جرى في العراق[24].

قدرت منظمة التحرير الفلسطينية في سنة 1979 العدد بما مجموعه 19,184. وفي سنة 1986 ذكرت هيئة الإحصاء بوزارة التخطيط العراقية أن عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بلغ 27 ألف لاجئ، ووصل العدد إلى 30 ألف سنة 1998 و35 ألف لاجئ فلسطيني في سنة 2000. في حين يقدر عدد اللاجئين الفلسطينيين حسب الزيادة الطبيعية للسكان بنحو 44 ألف سنة 2003. وحسب تقدير الحكومة العراقية فإن عدد اللاجئين الفلسطينيين هو 34 ألف لاجئ؛ فيما قدرت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بـ 34 ألف إلى 42 ألف[25].

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة الزيادة الطبيعية تقدر بنحو 3.5% وهي تشابه مثيلاتها في المخيمات الفلسطينية في الدول العربية المضيفة. ويظهر الجدول التالي تطور مجموع اللاجئين الفلسطينيين في العراق[26].

العدد	السنة
4000	1948
13,742	1969
16,726	1975
19,184	1979
23,461	1985
36,631	1998
40,000	2000
44,000	2003

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأرقام لا تشمل أعداد الفلسطينيين الذين دخلوا العراق بعد سنة 1958. فالفلسطينيون المتواجدون في العراق يمكن تصنيفهم على ثلاث فئات، وهي كالتالي[27]:

1. الفلسطينيون الذين دخلوا العراق وأقاموا فيه منذ سنة 1948 ولغاية سنة 1950، وهم الذين انطبق عليهم التعريف العراقي للاجئ، وهؤلاء تمتعوا بحقوق لم يتمع بها باقي الفلسطينيون في العراق.
2. الفلسطينيون الذين دخلوا بعد سنة 1967، وقد دخل هؤلاء بجوازات سفر أردنية و لم يتمتعوا بالصفة التي تمتع بها أولئك الذين قدموا في سنة 1948.
3. الفلسطينيون الذين قدموا إلى العراق بعد أحداث الخليج في سنة 1991، وهم من حملة الوثائق المصرية الذين كانوا مقيمين في الكويت.

4. التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة العراقية:

التحق الفلسطينيون في العراق بآليات العمل السياسي ومفرداته في كافة الأماكن التي شهدت تواجدهم، ففي مرحلة ما قبل انطلاق الثورة الفلسطينية التحق أفراد الجالية بحركة القوميين العرب والحركات الدينية مثل حركة الإخوان المسلمين وحزب التحرير والحزب الشيوعي. وبعد انطلاق حزب البعث العربي الاشتراكي وتوليه السلطة شكل تنظيماً فلسطينياً أسماه جبهة التحرير العربية، كان يمثل الوجه الفلسطيني في الحزب. ويمكن القول بأن طبيعة الانتماء السياسي لفلسطيني العراق قد تغيرت بعد ظهور حزب البعث وتوليه السلطة، وذلك لأن الكثير من الحركات السياسية التي كانت موجودة تمّ حظرها، و لم يكن الفلسطينيين بعيدين عن جو الملاحقة والاعتقال أو القتل في بعض الأحيان نتيجة لانتماءاتهم السياسية.

أما المرحلة المهمة في الحياة السياسية للاجئين في العراق كانت بعد أن تبلورت الحركة السياسية الفلسطينية وأخذت طابعاً خاصاً بها تمثل عبر تشكيل منظمة التحرير

الفلسطينية وانطلاقة الثورة الفلسطينية، ففي هذه المرحلة شهدت ساحة اللاجئين الفلسطينيين تغيراً ملحوظاً في طبيعة وشكل الانتماء السياسي لأبناء الجالية، والتحقوا بكافة الحركات الفلسطينية وعملوا ضمن أطرها السياسية والعسكرية[28].

وقد شهدت العلاقات الفلسطينية العراقية حالات مد وجزر عكست نفسها على حرية العمل السياسي للاجئين، وتوزعت انتماءاتهم السياسية في الدرجة الأولى على حركة فتح التي كان يرأسها ياسر عرفات وحركة فتح المجلس الثوري التي كان يرأسها أبو نضال، كما التحق اللاجئون في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديموقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، وجبهة النضال الشعبي. وفي مرحلة لاحقة سمحت الدولة العراقية لبعض التنظيمات الفلسطينية بالتواجد على أراضيها وذلك من خلال فتح مكاتب رسمية لها ولكن مع الإبقاء بعدم السماح لها بالعمل في وسط الجالية بالشكل الذي كانت تريده تلك التنظيمات. كما قامت الدولة العراقية بالسماح لحركة حماس بالتواجد على أراضيها ولكن دون الإعلان عن ذلك بشكل رسمي وذلك لاعتبارات سياسية خاصة بالدولة وظروفها الداخلية. وفيما يلي قائمة بالتنظيمات الفلسطينية التي تواجدت على الساحة العراقية[29]:

1. **حركة التحرير الوطني الفلسطيني – فتح**: وهي من أكبر الحركات الفلسطينية، وانتمى إليها الكثير من فلسطيني العراق، وكان لها مقر رسمي في منطقة الكرادة ببغداد، اقتحمته القوات الأمريكية بعد سقوط العراق.

2. **حركة فتح المجلس الثوري**: وهي حركة انشقت عن حركة فتح بدعم من العراق، كان يقودها صبري البنا (أبو نضال)، انحسر تأثير هذا التنظيم وأُغلقت مكاتبه في العراق على إثر انحسار تأييد الدولة له ووفاة أبو نضال.

3. **جيش التحرير الوطني الفلسطيني "قوات الأقصى"**: تشكل من القوات الفلسطينية التي خرجت من لبنان بعد الاجتياح الإسرائيلي في سنة 1982، وبعد إقامته بمدة قصيرة في العراق، التحق عدد من فلسطينيي العراق في صفوفه. وبعد

اتفاقيات أوسلو عاد الجزء الأكبر من قوات الأقصى إلى الأراضي الفلسطينية ومن ضمنهم من التحق في صفوف هذه القوات من لاجئي فلسطينيي العراق، وبقي الآن ما يسمى حالياً بـ"مؤخرة قوات الأقصى".

4. **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين**: تواجدت الجبهة على الأراضي العراقية منذ بداية التواجد الفلسطيني هناك، وتميزت علاقتها بعدم الاستقرار مع الحكومة العراقية، إذ سمح لها حيناً بالتواجد ومنعت حيناً آخر مع إبعاد أفرادها عن العراق.

5. **الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين**: وهي أيضاً تواجدت في العراق ضمن السياق العام لتواجد التنظيمات الفلسطينية وتميزت علاقتها ما بين شدّ وجذب مع الحكومة العراقية وإغلاق لمكاتبهم أو تسفيرهم.

6. **جبهة التحرير الفلسطينية**: كانت علاقة الحكومة العراقية مع جبهة التحرير الفلسطينية تشهد صعوداً وهبوطاً في درجة الوفاق والخلاف معها، إلا أن العلاقة مع جبهة التحرير شهدت تطوراً ملحوظاً وذلك تبعاً للإقامة الدائمة لأمينها العام الراحل أبو العباس في العراق.

7. **جبهة التحرير العربية**: هي تنظيم الدولة وكان يتمتع بكافة الامتيازات من دعم مادي ومعنوي وحرية العمل في صفوف الجالية.

8. **جبهة النضال الشعبي**: كان تواجد هذا التنظيم بين أفراد الجالية محدوداً، وذلك بحكم أن هذا التنظيم كان من أصغر التنظيمات الفلسطينية.

9. **حركة المقاومة الإسلامية – حماس**: وهي حركة بدأ نشاطها على الأراضي العراقية قبيل سقوط نظام صدام حسين، وذلك دون الإعلان الرسمي عن ذلك.

10. **حركة الجهاد الإسلامي**: ينطبق تصنيف هذه الحركة ووضعها في الجالية مع وضع حركة حماس.

كما شارك اللاجئون الفلسطينيون في العمل النقابي والجماهيري في العراق، من خلال تأسيس وتشكيل بعض الروابط واللجان والاتحادات، التي ظن أنها تخدم القضية الفلسطينية. وكانت رابطة أبناء فلسطين، أول رابطة أسسها الفلسطينيون في العراق سنة 1960، وتبنت شعار "عائدون"، وتم حلها في سنة 1961[30].

كما يعدّ الاتحاد العام لطلبة فلسطين أقدم الاتحادات، إذ برز سنة 1963، ثم أعيد تشكيله سنة 1965، ثم تلاه الاتحاد العام لعمال فلسطين الذي تأسس سنة 1965، فالاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في العراق، سنة 1966، ثم تحول إلى لجنة المرأة الفلسطينية سنة 1969 ثم رابطة المرأة الفلسطينية سنة 1970. وكان آخر الاتحادات الفلسطينية في الظهور "الاتحاد العام للمعلمين الفلسطينيين – رابطة العراق" سنة 1970. وشكلت الاتحادات الأربعة ما أطلق عليه اسم "المجلس القطري للاتحادات الفلسطينية في العراق"[31].

كما تشكلت عدة نقابات منها الاتحاد العام للمهندسين الفلسطينيين، واللجنة الأولمبية الفلسطينية، ومنظمة الأشبال والزهرات، والاتحاد العام للفنانين الفلسطينيين، ونقابة الأطباء ونقابة المهندسين ونقابة المحامين[32]، والاتحاد العام للكتاب والصحفيين[33].

5. اللاجئون الفلسطينيون في العراق ومشاريع التوطين:

لم تتوقف المؤامرة على الشعب الفلسطيني مع إعلان دولة "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية وطرد أهلها، بل بدأ حراك تثبيت هذا الواقع الجديد من خلال إلغاء الوجود الفلسطيني ككيان عبر العديد من مشاريع التوطين التي تكفل ذوبانهم داخل المجتمعات التي هجروا أو سيهجرون إليها، ليكتمل بذلك استمرار واستقرار الدولة العبرية ومن ثم استقرار المنطقة بشكل عام حسبما يعتقد الإسرائيليون.

تعود جذور فكرة ترحيل الفلسطينيين إلى سنة 1911، عندما اقترح الداعية الروسي الصهيوني جوشواه بوخميل Joshau Bukhmil خلال المؤتمر الصهيوني



العاشر الذي عقد في مدينة بازل Basel السويسرية مشروع ترحيل عرب فلسطين إلى شمال سوريا والعراق. وفي سنة 1930 برزت بوضوح استراتيجية الترحيل في فكر الزعماء الإسرائيليين من خلال خطة وايزمن Weizman Plan التي قدمت لوزراء بريطانيين أثناء محادثات خاصة. وفي 1937/12/17 بعث ديفيد بن جوريون David Ben Gurion مذكرة إلى اجتماع لجنة الأعمال الصهيونية المنعقد في بريطانيا ناشد فيها البريطانيين الذين كانوا يستعمرون العراق المساعدة على ترحيل الفلسطينيين إلى العراق، على أن يتم دفع عشرة ملايين جنيه فلسطيني مقابل إعادة توطين 100 ألف عائلة عربية من فلسطين هناك. كما قام المليونير اليهودي المقيم في الولايات المتحدة إدوارد نورمان Edward Norman بمحاولات حثيثة بين سنتي 1934 و1948، لترحيل الفلسطينيين إلى العراق. وكانت خطته تقوم على أساس أن ليس ثمة فارق بين فلسطين والعراق، أو أي جزء آخر من العالم العربي بنظر المواطن العربي. مستنداً إلى أن العقلية البدوية ما زالت ذات تأثير قوي حتى في صفوف العناصر الحضرية، وهو ما يعني أن التمسك الشديد بالمكان ليس من تقاليد العرب. وبرأي العديد من الدبلوماسيين الغربيين والإسرائيليين فإن العراق هي من أفضل الدول العربية ليوَطَّن اللاجئون الفلسطينيون فيها بشكل دائم ونهائي، لمساحته الكبيرة، وبعده نسبياً عن فلسطين بؤرة الصراع والاحتكاك. كما أن العراق يتمتع بخيرات وثروات كبيرة، وهو ما خلص له أحد المسؤولين في دائرة شؤون الشرق الأوسط البريطانية في القاهرة حين قال: "توجد في العراق وسوريا موارد كافية لتغطية حاجات عدد من السكان يبلغ عدة أضعاف السكان الحاليين في هاتين الدولتين كما أن سرعة تطوير العراق مرهونة بزيادة عدد سكانها"[34].

لقد كان من بين العديد من مشاريع توطين الفلسطينيين التي طرحت، مشروع بن جوريون الذي شكل لجنة في آب/ أغسطس سنة 1948 لدراسة سبل منع عودة الفلسطينيين، والتي أوصت بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان المضيفة لهم، كسوريا والأردن بمساعدة من الأمم المتحدة، مع تفضيل التوطين في العراق[35]. وفي

سنة 1955 أعدت وزارة الخارجية البريطانية تقريراً تضمن عدداً من مشاريع التوطين خاصةً في العراق. وذلك بالتنسيق مع السفارة البريطانية في بغداد وقسم التطوير في المكتب البريطاني في الشرق الأوسط في بيروت، ووكالة الأونروا وبقية السفارات البريطانية في المنطقة. وحسب ما ورد في الوثيقة التي حملت رقم (115625/F / 37) فقد كان ينتظر موافقة العراق على استيعاب مليون لاجئ على مدى عشرين سنة في المستقبل في حال نجاح المشروع[36].

كما كانت هناك مساعي حثيثة سبقت احتلال العراق وإسقاط نظام الرئيس صدام حسين بحسب ما أكدت لارا دراك Laura Drake المحاضرة في الجامعة الأمريكية في واشنطن، التي بينت أن ضغوطاً مورست على العراق منذ سنة 1993 كان آخرها وساطة مغربية فرنسية من أجل قبول توطين اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن العراق رفضها. كما أن تلفزيون المعارضة العراقية كان قد ذكر أن وفد مساعدي الكونجرس الأمريكي الذي زار العراق مطلع شهر أيلول/ سبتمبر سنة 1999، وسلم نائب رئيس الوزراء العراقي في ذلك الوقت طارق عزيز رسالة من مجموعة اللوبي اليهودي في الكونجرس دعا فيها الرئيس صدام حسين إلى القبول بفكرة توطين الفلسطينيين في جنوب العراق، ونقل تلفزيون "الانتفاضة" أن زعيم الاتحاد الوطني الكردستاني العراقي جلال طالباني لم يستبعد هذه الفكرة موضحاً أنها طرحت منذ سنوات، عندما اقترحت الإدارة الأمريكية أول مرة تطبيقها في منطقة كردستان العراقية. ولكنها عدلت عن هذا الرأي بعد أن واجهت احتجاجاً من الأكراد الذين يخشون تغيير ديموغرافية المنطقة، مشيراً إلى أن الولايات المتحدة و"إسرائيل" اقترحتا بعد ذلك منطقة الوسط العراقي[37].

ثانياً: اللاجئون الفلسطينيون في العراق بعد الاحتلال الأمريكي (2003-2009)

1. سياسة الاحتلال الأمريكي والحكومة والأحزاب العراقية تجاه الفلسطينيين:

شكل الاحتلال الأمريكي للعراق بداية مرحلة من الفوضى والمعاناة لعموم الشعب العراقي، كما أثار الأحقاد والضغائن الطائفية، وتسبب بتشجيع عمليات القتل والنهب والانتقام، خصوصاً ممن كانوا من حزب البعث العراقي أو ممن يحسبون على النظام السابق. كما أدى إلى تعدد الميليشيات والمجموعات العسكرية تحت مختلف العناوين والانتماءات، وصلت إلى ممارسات العصابات الإجرامية... مما أسهم في رفع عدد القتلى من العراقيين إلى مئات الآلاف.

ولم يكن اللاجئون الفلسطينيون بمنأى عن هذه الأوضاع المتردية خصوصاً حين تصنيفهم طائفياً من أصحاب المذهب السني، إلى تصنيفهم كأتباع للنظام السابق، وخصوصاً الأحزاب الفلسطينية السياسية التي كانت مدعومة من حزب البعث. فقد شكل الاحتلال الأمريكي ومنذ لحظاته الأولى عبئاً كبيراً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق تمثل بالعديد من الممارسات السلبية تجاههم سواء من قبل قوات الاحتلال أو الحكومات العراقية المتتابعة أو الأحزاب والأطراف العراقية الأخرى.

فقد تعاملت قوات الاحتلال مع الفلسطينيين على أنهم حلفاء النظام السابق وكانت معاملتها لهم تقوم على هذا الأساس[38]. ومارس الاحتلال شتى أنواع الانتهاكات والاعتداءات الإجرامية بحقهم، من اضطهاد وترويع وقتل واعتقالات عشوائية على الهوية. وقامت قوات الاحتلال الأمريكي عقب دخولها العراق بمداهمة السفارة الفلسطينية في بغداد وتحطيم أبوابها، واعتقال القائم بأعمال السفارة، وعدد من موظفيها الذين استمر اعتقالهم لأكثر من سنة في أم قصر. كما قصفت القوات الأمريكية أكبر مجمع للفلسطينيين في منطقة البلديات بقنابل عنقودية

وصواريخ، واعتقلت هذه القوات محمد أحمد عباس (أبو العباس) أمين عام جبهة التحرير الفلسطينية، الذي توفي في 2004/4/9 في المعتقلات الأمريكية[39].

وفي مطلع شهر كانون الأول/ ديسمبر 2004 قامت قوات الاحتلال الأميركي بمداهمة مقر الهيئة الوطنية الفلسطينية في العراق، واعتقال عدد من أعضائها ومطاردة وملاحقة الآخرين، وعلى إثرها تمّ تدمير وإتلاف ومصادرة جميع محتويات الهيئة والاعتداء على بيت الطفل الفلسطيني، وجمعية المرأة الفلسطينية، وروضة وحضانة حيفا ومركز الحاسوب، ثم توالت بعد ذلك سلسلة من الاعتداءات الإجرامية بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق من قبل قوات الاحتلال الأمريكي[40].

ومنذ سقوط بغداد بيد الاحتلال الأمريكي، تولت وزارة الهجرة والمهجرين العراقية المسؤولية عن اللاجئين الفلسطينيين، وعانى الفلسطينيون مشاكل تتعلق بتجديد بطاقة الإقامة التي كانت تتطلب تجديداً كل ثلاثة أشهر، مع ما يترافق ذلك من تعقيدات ومعاناة عند مراجعة الفلسطيني لأية دائرة حكومية.

ويُحمّل عديدون الحكومات العراقية بعد الاحتلال الأمريكي، وخصوصاً حكومتي إبراهيم الجعفري ونوري المالكي، المسؤولية عن جانب كبير في عملية استهداف الوجود الفلسطيني من خلال الاعتقالات العشوائية على الهوية من قبل قوات حكومية تابعة لوزارة الداخلية، والتواطؤ مع الميليشيات في اختطاف وقتل وقصف التجمعات الفلسطينية، والتحريض على ملاحقتهم عبر وسائل الإعلام وبطرق ملتوية وغير مباشرة. وتحت عباءة هذه الحكومات القائمة على المحاصصة الطائفية، وفي ظروف من عدم الاستقرار وانعدام الأمن، والتأثر بالإشاعات والتحريض المذهبي، قامت جهات متنفذة بالعمل على إلغاء وتهميش وجود الفلسطينيين ونقض الاتفاقيات الخاصة بهم مع الحكومات السابقة، والتنصل منها والتعامل معهم بوصفهم كياناً غريباً، كما سلبتهم الوصف القانوني الذي تمتعوا به سابقاً بوصفهم مقيمين دائمين في البلاد[41].

اشتكى معظم الفلسطينيين في العراق الذين قابلتهم هيومن رايتس ووتش Human Rights Watch، خلال شهر أيار/ مايو 2006، من أن وزارة الداخلية العراقية تمارس التمييز بحقهم فتنتقص من حقوقهم الإنسانية الأساسية. وتراوح سوء المعاملة الذي يلقونه على أيدي موظفي الداخلية من استخدام لغة مسيئة عند ذهابهم لتسجيل إقامتهم إلى استهدافهم بالتعذيب. وبحسب هيومن رايتس ووتش يعزو الفلسطينيون ذلك إلى كون الوزارة واقعة تحت نفوذ فصائل شيعية سياسية معينة. وقال البعض إن معاناتهم مع الوزارة ازدادت سوءاً بعد تولي حكومة الجعفري في كانون الثاني/ يناير 2005. وقال الفلسطينيون الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش إن كثيراً من أبناء جلدتهم "اختفوا" بعد أن اعتقلتهم قوات الأمن العراقية[42].

وتعاملت وزارة الداخلية العراقية مع اللاجئين الفلسطينيين بوصفهم أجانب غير مقيمين، وطالبتهم بالحصول على تصاريح الإقامة وتجديدها من خلال مديرية الإقامة. واتهمت منظمة هيومن رايتس ووتش وزارة الهجرة والمهجرين بإظهار عداء خاص تجاه الفلسطينيين، ففي تشرين الأول/ أكتوبر 2005، عقدت وزيرة الهجرة والمهجرين سهيلة عبد الجعفر مؤتمراً صحفياً صرحت فيه أنها طالبت مجلس الوزراء ووزارة الداخلية بإعادة اللاجئين الفلسطينيين في العراق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث قالت: "يجب أن تبادر وزارة الداخلية إلى طرد الفلسطينيين الذين لجأوا إلى العراق ولا يحملون جنسيةً عراقية إلى أرضهم في غزة بعد أن انسحبت إسرائيل منها". كما صرحت أيضاً أن مطالبتها بطرد الفلسطينيين من العراق جاءت بعد تورطهم في الهجمات الإرهابية[43].

وشكل تدمير مقر الإمامين العسكريين في مدينة سامراء نقطة تحول خطيرة في استهداف الفلسطينيين في العراق، حيث أصبح الفلسطينيون هدفاً للعديد من الأطراف، منها لواء الذئب التابع للدولة الذي مارس الكثير من الاعتداءات، أبرزها اقتحام المجمعات السكنية، واعتقال العديد من أبناء الجالية بتهمة الإرهاب[44].

وبعد أن لجأ فلسطينيو العراق إلى المخيمات على الحدود زار وفد يمثّل الحكومة العراقية في 2007/5/24 مخيم الوليد، وقدم للفلسطينيين ثلاثة مقترحات: يمكن للاجئين أن يعودوا إلى منازلهم في بغداد وأن تهتم السلطات العراقية بحمايتهم وسلامتهم؛ أو أن يعودوا إلى منازلهم وينتظروا بأن تدبر المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أمر توطينهم خارج العراق؛ أو أن تنشئ السلطات مخيماً كبيراً للاجئين في حي البلديات ببغداد يستطيع استضافة 750 عائلة على الأقل، وأن تحافظ على أمنه. ورفض اللاجئون هذه المقترحات لأنهم يعتقدون أن الحكومة العراقية لا تستطيع ضمان حمايتهم[45].

أما عن اللاجئين الفلسطينيين الذين خرجوا من العراق فأشار وكيل وزارة الهجرة العراقية سمير ناهي إلى أن العراق يسعى إلى إعادة هؤلاء اللاجئين من خلال نفس الاستراتيجية التي تطبق على العراقيين، وتشمل أيضاً إصدار الهوية العراقية لهم، ورعاية الأرامل وكبار السن منهم، مشدداً على أن إعادتهم من خارج العراق تحتاج لقرار مجلس الوزراء حصراً. وأكد الناهي أنه:

> بسبب حرص الجانب العراقي على الاهتمام بإخوتهم الفلسطينيين شرعت الوزارة باتخاذ جملة من المشاريع التي تصب في مصلحة حمايتهم واستقرارهم داخل العراق، وأكثر من ذلك حيث عمدت الحكومة العراقية أخيراً إلى اتخاذ جملة تدابير لشمولهم بأي امتياز يحصل عليه المواطن العراقي المهجر أو النازح، حيث يحصلون (العائلات الفلسطينية النازحة) على مبلغ منحة الحكومة ورواتب النازحين بعد عودتهم وأيضاً معونات مالية وعينية أخرى[46].

تنوعت ممارسات الأحزاب العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين، وتلونت بمختلف الألوان. وبدأت أعمال العنف الطائفي على أيدي الميليشيات الطائفية، ووُجهت أصابع الاتهام بالتحديد إلى ميليشيات ما يعرف بـ"جيش المهدي" و"فيلق بدر"، وتعرض الفلسطينيون لأعمال القتل على الهوية وتهجيرهم من منازلهم، ومناطق سكناهم، وهدم مساجدهم. كما تعرضوا إلى شتى حملات التنكيل والتصفيات.

كما مارست بعض الميليشيات الشيعية تهديد اللاجئين الفلسطينيين بالقتل، وذلك عبر توزيع بيانات تؤكد هذه التهديدات، وقد قتل فعلاً الكثير من الفلسطينيين نتيجة ذلك[47]، بالإضافة إلى التصريحات التحريضية التي صدرت عن قيادات بعض الأحزاب؛ إذ وصف بعض قادة حزب "المؤتمر الوطني العراقي" اللاجئين الفلسطينيين في العراق بأنهم يشكلون طابوراً خامساً وكريهاً للنظام السابق. وذلك كله في معرض تبرير الأعمال العدوانية التي يتعرض لها اللاجئون الفلسطينيون، بما في ذلك العمل على طردهم خارج البلاد إلى الحدود الأردنية[48]. كما رفعت بعض الأحزاب العراقية شعارات مثل: "العراق للعراقيين" حاول البعض من خلالها أن يبث معاني ذات طبيعية عنصرية وانعزالية!!؟[49].

وقامت جماعاتٌ مسلحة بقتل المئات من الفلسطينيين عبر كثير من الهجمات التي كادت تصبح حرباً مفتوحة، وقال الناطق باسم المفوضية العليا لشؤون اللاجئين آنذاك رون ريدموند Ron Redmond، إن "بعض الأطراف العراقية تعتبر الفلسطينيين، بوصفهم من المسلمين السنة، من جملة أعدائها، رغم عدم مشاركتهم في الصراعات الداخلية"[50].

وطبقاً لشهود عيان قابلتهم منظمة هيومن رايتس ووتش، قام مسلحون مجهولون بتهديد الفلسطينيين في أماكن مختلفة من بغداد وبتوزيع منشورات تأمرهم بمغادرة العراق فوراً وإلا قتلوا. كما وزعت جماعةٌ تطلق على نفسها اسم "سرايا يوم الحساب" منشورات على منازل الفلسطينيين في أحياء الحرية والدورة والزعفرانية والبلديات؛ وجاء فيها ما يلي[51]:

بسم الله الرحمن الرحيم

إنذار - إنذار - إنذار

إلى الفلسطينيين الخونة المتعاونين مع التكفيريين والوهابيين والغاصبين والبعثيين الموالين لصدام، وخاصةً من يقطن حي الدورة منهم. ننذركم بأننا

سنطردكم جميعاً إن لم تغادروا المنطقة بأنفسكم خلال 10 أيام. وقد أعذر من أنذر.

سرايا يوم الحساب

وقد تحدث عدد من الفلسطينيين عن تلقيهم رسائل مماثلة على هواتفهم تأمرهم بمغادرة بغداد فوراً وإلا قتلوا[52].

وصرحت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين علناً أن فلسطينيي بغداد "في حالة صدمة" وأن "هذا الرعب يمكن أن ينتشر مؤدياً إلى فرار مزيد من الفلسطينيين من بغداد". فقد كتب أنطونيو غوتيريس Antonio Guterres المفوض السامي للاجئين في الأمم المتحدة إلى الرئيس العراقي جلال الطالباني يوم 2006/3/14 معبراً عن قلقه جراء تصاعد العنف ضد اللاجئين الفلسطينيين، وخاصةً في ظلِّ "محدودية قدرة قوات الأمن العراقية على توفير حماية فاعلة"، ودعا إلى إقامة مكتب خاص لحماية اللاجئين الفلسطينيين من العنف[53].

كما اتخذ التحريض على الفلسطينيين أشكالاً أخرى عبر الفضائيات التي افتتحت بعد الاحتلال مثل قناة "العراقية" الفضائية التي عرضت بعض الفلسطينيين على أساس أنهم دبروا عمليات تفجير في أماكن مختلفة من بغداد، وأنهم عناصر يتبعون تنظيم القاعدة، وقد برأهم القضاء العراقي فيما بعد[54].

2. أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي:

أ. أشكال المعاناة التي تعرض لها الفلسطينيون في العراق تحت الاحتلال الأمريكي:

لقد ترك احتلال العراق ومنذ لحظاته الأولى أثراً كبيراً على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، تمثل بالعديد من الانتهاكات تجاههم، سواء من قبل قوات الاحتلال الأمريكي أم الأطراف العراقية الطائفية الأخرى، ونتيجة لما تقدم فقد تمّ إنشاء مخيم العودة في

منطقة البلديات على أراضي ملعب نادي حيفا لكرة القدم لاستيعاب الفلسطينيين الذين طردوا من مناطق سكناهم.

ونتج عن تلك الانتهاكات التي وقعت ما بين 2003/4/4 ولغاية 2006/12/31 عشرات القتلى والجرحى والمخطوفين والمعتقلين من الفلسطينيين، وتظهر دراسة أجراها أحمد يوسف، و لم يتم التأكد من صحتها من مصادر أخرى، أعداد ضحايا الفلسطينيين والجهات المتهمة بذلك. وبحسب هذا المصدر، فإن النتائج كانت كما يلي[55]:

القتل

الجهة المتهمة / السنة	الاحتلال الأمريكي	الحكومة العراقية	الممارسات الطائفية	عرضية	المجموع
2003	6	-	1	4	11
2004	3	-	12	5	20
2005	2	2	14	7	25
2006	3	6	82	10	101
المجموع	14	8	109	26	157
النسبة	%8.9	%5.1	%69.4	%16.6	

الانتهاكات

الجهة المتهمة / السنة	الاحتلال الأمريكي	الحكومة العراقية	الممارسات الطائفية	عرضية	المجموع
2003	20	–	1	4	25
2004	23	2	46	4	75
2005	14	88	246	8	356
2006	51	87	1,588	13	1739
المجموع	108	177	1,881	29	2195
النسبة	%4.9	%8.1	%85	%1.3	

كشوفات عامة

الانتهاكات / السنة	تهجير	قتل	جرح	مداهمة	اعتقال	خطف	قصف	فقدان	تهديد	تعذيب
2003	400	11	--	1	11	--	2	--	--	--
2004	25	20	5	2	19	--	1	--	--	2
2005	200	25	3	19	59	9	--	4	7	13
2006	1,210	101	59	33	80	91	9	9	29	23
المجموع	1,835	157	67	55	169	100	12	13	36	38

وقدّرت الشبكة الأهلية لمساعدة فلسطينيي العراق في بيان نشره المركز الإعلامي الدولي للشرق الأوسط عدد الفلسطينيين الذين قُتلوا في العراق بأكثر من 320 بحلول مطلع سنة 2007[56].

وذكر زكريا الأغا، رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير الفلسطينية، أن حصيلة الاعتداءات علي الفلسطينيين المقيمين في العراق ازدادت بشكل كبير، بحيث أصبح عدد القتلى والمفقودين في العراق من الفلسطينيين ما يقارب 536 فلسطينياً خلال سنة 2006، فيما بلغ عدد الاعتداءات 809 اعتداءات، نجم عنها اختفاء واستشهاد 536 لاجئاً، واعتقال 62، واختطاف 22 آخرين، وجرح وإعاقة 140 فلسطينياً[57].

وفي 24 كانون الثاني/ يناير 2007، بعث ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في لبنان إلى منظمة العفو الدولية قائمة بأسماء زهاء 500 فلسطيني ورد أنهم قُتلوا في العراق منذ سنة 2003، وصرحت المفوضية العليا للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أنه بين نيسان/ إبريل 2004 وكانون الثاني/ يناير 2007 تأكد مقتل ما لا يقل عن 186 فلسطينياً في بغداد[58].

ومما يؤكد ارتفاع عدد القتلى تقرير أعده مركز الزيتونة لحقوق الإنسان حول يوميات ومعاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، أبرز فيه أن عدد ضحايا القتل

الطائفي الذي طال اللاجئين الفلسطينيين في العراق بلغ 96 فلسطينياً خلال الفترة الممتدة بين كانون الثاني/ يناير وآذار/ مارس 2007[59].

بقيت أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في فترة تشكيل الحكم على حالها و لم يطرأ عليها تغير ملموس، وكذلك الأمر في فترة رئاسة إياد علاوي للحكومة العراقية. غير أن الأمور تدهورت بشكلٍ كبير في فترة حكومة إبراهيم الجعفري، حيث بدأت حملة تحريض منظمة ضد الوجود الفلسطيني في العراق عموماً وفي بغداد على وجه الخصوص، شاركت فيها أطراف ووسائل إعلام حكومية، وبدأ منها مسلسل التحريض والخطف والتعذيب والتمثيل بالجثث. ابتدأت حملة التحريض بظهور أربعة من الفلسطينيين على قناة العراقية، وقد بدت عليهم آثار التعذيب ليعترفوا بمسؤوليتهم عن تفجير حي "بغداد الجديدة"، غير أنه يتبين بعد ثلاث سنوات قضوها في السجن أنهم أبرياء. ومن أبرز عمليات القتل بحق اللاجئين الفلسطينيين في العراق مقتل تسعة منهم وجرح العشرات في هجوم على سوق الخضار في منطقة البلديات في 2006/6/26 من قبل مليشيات دعمتها مجموعة ترتدي زي مغاوير الداخلية وتركب سياراتها، أطلقت النار على الأطفال والشيوخ والنساء من غير وجه حق ودون رقيب أو حسيب[60].

ب. التهجير الداخلي والخارجي للاجئين الفلسطينيين في العراق:

اضطر فلسطينيو العراق نتيجة اضطهاد الجيش الأمريكي والميليشيات العراقية إلى الهرب من الوضع المأساوي الذي يعيشونه، ولجأوا إلى مخيمات أقيمت على الحدود العراقية السورية والعراقية الأردنية، تم ترحيل البعض منهم إلى دول متعددة.

ويدور الحديث هنا حول نوعين من التهجير: التهجير الداخلي والخارجي.

1. التهجير الداخلي:

نتيجة لحملات التصفية والتعذيب والتهجير، غادرت أعداد كبيرة من العائلات الفلسطينية بما خفّ حمله من متاع، وتوجهوا نحو الحدود أملاً في أن تسمح دول

الجوار العربي لهم بدخول أراضيها حماية لهم من الذبح على أيدي الميليشيات العراقية، ولكن المهجرين لقوا أشدّ أنواع العنت، وبقوا في مخيمات على الحدود، لا يستطيعون العودة إلى العراق لأن الموت والتصفية بانتظارهم، ولا يستطيعون الدخول إلى أي بلد عربي، وهناك أكثر من مخيم أنشئ لاستيعابهم مؤقتاً. وتتوزع المخيمات الفلسطينية في العراق وخارجه والتي أنشأت بعد الاحتلال على الشكل التالي[61]:

أ. **مخيم العودة**: تمّ إنشاؤه في منطقة البلديات على أراضي ملعب نادي حيفا لكرة القدم لاستيعاب الفلسطينيين الذين طردوا من مناطق سكناهم في منطقة البلديات، وتمّ إسكان نحو 500 عائلة، وأغلق في منتصف سنة 2005.

ب. **مخيم الرويشد**: تمّ إنشاؤه داخل الحدود الأردنية، وسمي مخيم إيواء 1، وضم ما بين خمسمائة وألف شخص، وسمحت الحكومة الأردنية بدخول حوالي 400 من الفلسطينيين المتزوجين بأردنيات. وتمّ إغلاق المخيم في أواخر سنة 2007، بعد أن عاد جزء من قاطنيه إلى بغداد، والجزء الآخر تمّ ترحيلهم إلى البرازيل وكندا والولايات المتحدة ونيوزيلندا.

ج. **مخيم الكرامة**: أنشىء هذا المخيم ليضم عدداً من الجنسيات في المنطقة الواقعة بين الحدود العراقية والأردنية، وانضم إليه عدد من الفلسطينيين قبل انضمامهم إلى مخيم الرويشد.

د. **مخيم طريبيل**: أنشىء هذا المخيم على إثر تهجير 89 فلسطينياً من العراق في 2006/3/18 على إثر تفجيرات المساجد. ارتفعت أعداد اللاجئين في مخيم طريبيل إلى 178، وتمّ إغلاقه بعد موافقة الحكومة السورية على دخول قاطنيه إلى أراضيها في 2006/5/12 للإقامة في مخيم الهول.

هـ. **مخيم الهول**: تأسس هذا المخيم في المثلث السوري التركي العراقي من محافظة الحسكة شمال سوريا على مسافة كيلومتر واحد من قرية الهول، انضمت إليه العائلات التي كانت في مخيم طريبيل بالإضافة إلى عائلات أخرى، وكان

عددهم 304 فلسطينيين. وكان مخيم الهول استقبل قبلهم 18 فلسطينياً أيضاً نقلوا إلى كندا لاحقاً، ويضم المخيم قرابة 400 فلسطيني. ولا يزال مخيم الهول مفتوحاً حتى تاريخ إعداد هذا التقرير في تشرين الأول/ أكتوبر 2009.

و. **مخيم التنف**: ويقع في المنطقة العازلة بين الحدود السورية العراقية بالقرب من مركز التنف الحدودي. أنشأ في 2006/5/12 بعد تدفق أعداد من الفلسطينيين على أمل الالتحاق بمخيم الهول إلا أن السلطات السورية منعتهم، وقررت إنشاء مخيم جديد في المنطقة العازلة. وبلغ عدد اللاجئين فيه 354 فلسطينياً مع نهاية سنة 2007. وارتفع عددهم في سنة 2009 إلى حوالي 880 لاجئاً.

ز. **مخيم الوليد**: أقيم في صحراء الأنبار في تشرين الثاني/ نوفمبر 2006، ويبلغ عدد اللاجئين فيه 1,700 لاجئ.

وتجدر الإشارة إلى أن أعداد اللاجئين الفلسطينيين في تلك المخيمات تزداد وتتناقص تبعاً للوضع الأمني في العراق، ودرجة استهداف اللاجئين بالخطف والقتل، هذا من جانب، وأما الجانب الآخر فهو يتعلق بهجرة بعض اللاجئين إلى بعض الدول الغربية[62].

2. التهجير الخارجي:

توزع اللاجئون الفلسطينيون الذين خرجوا من العراق على العديد من الدول الأوروبية والآسيوية والأمريكيتين وأستراليا، وفيما يلي أسماء الدول التي استقبلتهم، وأعداد اللاجئين فيها[63]:

أ. **قبرص**: تستضيف قبرص حوالي 1,700 لاجئ، وقد شكل اللاجئون جمعية حقوق الإنسان الفلسطينية، التي يترأسها جبريل محمود حسن تيم. وتقدم قبرص للاجئين الفلسطينيين مرتباً شهرياً حسب عدد أفراد العائلة، وأوضاعهم جيدة نسبياً.

ب. **تشيلي**: استقبلت تشيلي 116 لاجئاً فلسطينياً من العراق من مخيم التنف، توزعوا على ثلاث مناطق هي: سانتياغو العاصمة وفيها إحدى عشرة عائلة، ومدينة لاكاليرا وفيها سبع عائلات، ومدينة سان فليبي وفيها ثماني عائلات. وأشار أحد اللاجئين الفلسطينيين الذين استقروا في تشيلي، في رسالة أعدها، إلى صعوبة العمل والحصول على شقة ضمن المخصصات المقررة لهم إضافة إلى صعوبة تأمين العلاج.

ج. **البرازيل**: استضافت البرازيل في أيلول/ سبتمبر 2007 مائة لاجئ فلسطيني من مخيم الرويشد.

د. **النرويج**: استضافت النرويج لأسباب إنسانية وصحية 28 فلسطينياً من مخيم الوليد. وقد غادر هؤلاء المخيم في 2008/12/13.

هـ. **السويد**: استقبلت السويد 157 من اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

و. **أيسلندا**: استقبلت أيسلندا 29 لاجئاً من مخيم التنف.

ز. **الهند**: يوجد في الهند حوالي ثلاثمائة عائلة فلسطينية، تتخذ من الهند مقراً مؤقتاً لها، ريثما يتم قبولهم في إحدى دول اللجوء الأوروبية.

ح. **كندا**: أعلنت كندا في 2008 عن عزمها لاستقبال 14 عائلة فلسطينية مقيمة في مخيم الهول.

ط. **ماليزيا**: يقدر عدد العائلات الفلسطينية القادمة من العراق إلى ماليزيا بمائة عائلة، يعانون أيضاً من عدم تمكنهم من العمل، أو اكتسابهم الحماية القانونية هناك، واعتقل عدد منهم، ولازال مصيرهم مجهولاً باستثناء عدد قليل منهم تمّ نقلهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية. والمشكلة التي يعاني منها هؤلاء أنهم دخلوا البلاد بجوازات سفر عراقية مزورة.

ي. رومانيا: في 2009/4/17 أعلنت المتحدثة باسم منظمة الهجرة الدولية جيميني باندايا Jemini Pandya أنه قد تمّ نقل 59 فلسطينياً من مخيم الوليد إلى مركز في رومانيا. وأضافت انه سيتم نقلهم فيما بعد إلى دول أخرى في إطار برنامج إعادة التوطين الخاص بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. ومن المقرر أن يتم نقل 1,200 فلسطيني من مخيم الوليد إلى المركز المؤقت في رومانيا وذلك في طريقهم لإعادة التوطين في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وقالت باندايا إن المركز تم افتتاحه في شهر آذار/ مارس 2009، نتيجة اتفاق ثلاثي بين الحكومة الرومانية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية.

تبقى الإشارة هنا إلى أن ما يزيد عن 30 دولة قد استقبلت اللاجئين الفلسطينيين على أراضيها، منها أستراليا وفنلندا وتشيكيا وتركيا والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ونيوزيلندا ودول أخرى غيرها[64].

ج. اللاجئون الفلسطينيون المتبقون في العراق:

يعيش اللاجئون الفلسطينيون في المخيمات الصحراوية على الحدود العراقية أوضاعاً إنسانية متدهورة نتيجة الوضع البيئي السيئ وتدهور الوضع الصحي في المخيمات وعدم توفر العلاج الملائم والحاجة الماسة للعلاج في المشافي، وقد سُجّل عدد من الوفيات في مخيمات التنف والوليد والهول نتيجة تدهور حالتهم الصحية[65].

وشرح مندوب فلسطين لدى الجامعة العربية السفير حسين مصطفى عبد الخالق الأوضاع المأسوية للاجئين الفلسطينيين في العراق بقوله: هم موجودون في مكان بالخلاء لا توجد بنية تحتية، ولا مراكز صحية، ولا مياه للشرب، لا يوجد أي شيء له علاقة بالحد الأدنى المطلوب للحفاظ على كرامة وآدمية الإنسان[66].

إن رفض الحكومة العراقية أن يكون العراق هو المنطقة السادسة من مناطق عمليات الأونروا، وعدم تسجيل اللاجئين ضمن قوائم الوكالة أو أية مؤسسة دولية أخرى

معنية بهذا الموضوع؛ أوجد ضبابية وعدم قدرة على تحديد ومعرفة الأعداد الحقيقية للاجئين الفلسطينيين الذين تواجدوا في العراق وأقاموا فيه.

وقد جرت في منتصف شهر تموز/ يوليو 2003 محاولة من قبل المفوضية العليا لتسجيل اللاجئين في العراق، ولكنها لم تكتمل بسبب الظروف الأمنية، وبلغ مجموع ما تم تسجيله 23,500 لاجئ تقريباً، ولا يقتصر هذا العدد على اللاجئين ضمن التعريف العراقي للاجئ فقط، بل يمتد إلى تسجيل كافة الفلسطينيين المتواجدين في العراق، بما فيهم الفلسطينيين حملة الجواز الأردني، وحملة الوثائق الأخرى على اختلافها، سواء كانت تلك الوثائق لبنانية أم سورية أم مصرية أم غيرها[67].

بيد أن مصادر أخرى تفيد بأن المفوضية العليا لشؤون اللاجئين قدرت أعداد الفلسطينيين المتبقين في العراق بـ 15 ألف بمن فيهم أولئك الموجودين في المخيمات المقامة بالقرب من الحدود السورية[68].

وتقدر إحصاءات منظمات دولية وأخرى غير رسمية عدد اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعد الاحتلال الأمريكي بنحو 14 ألفاً[69]. بينما تذكر بعض المصادر أن عدد الفلسطينيين الذين بقوا في العراق يبلغ ما يقرب من العشرة آلاف[70].

3. أبرز المواقف من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق:

أ. الموقف العراقي:

حرص الموقف العراقي الرسمي على أن يظهر في صورة الطرف الحريص على الفلسطينيين في العراق وتأمين حمايتهم ضد اعتداءات "بعض الجماعات المسلحة" حسب التوصيف الرسمي. وبالرغم من هذا الحرص الظاهر يؤكد الكثير من المراقبين على أن أطرافاً في الحكومة العراقية شاركت وحرضت ضد الوجود الفلسطيني في البلاد تحت ذرائع مختلفة مررنا على بعضها في سياق هذا التقرير.

وفي هذا السياق قال الرئيس العراقي جلال الطالباني، في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الفلسطيني محمود عباس عقده في بغداد في 2009/4/5، إن "الشعب العراقي كان دوماً وبالرغم من تعاقب الحكومات المختلفة عليه، وبالرغم من تسلط الإرهاب والدكتاتورية، مع الشعب الفلسطيني قلباً وقالباً... ويتمنّى أن يكون له دور حقيقي وتاريخي للإسهام في تحقيق الهدف الذي يناضل من أجله الشعب الفلسطيني اليوم وهو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أرض فلسطين وعاصمتها القدس الشريف". وشدّد على أن العراق يقف موقفاً صلباً وثابتاً في هذا المجال[71].

كما دعت أحزاب وتنظيمات سياسية عراقية الحكومة إلى حماية الفلسطينيين من الميليشيا المسلحة، أو تأمين خروجهم من البلاد[72]. وأصدر المرجع الشيعي الأعلى في العراق آية الله العظمى علي السيستاني في 2006/4/30، فتوى تحرم مهاجمة الفلسطينيين وممتلكاتهم وتقول: "يجب ألا تؤذوا الفلسطينيين، حتى من كان منهم متهماً بجريمة. وعلى السلطات المدنية حماية الفلسطينيين ومنع مهاجمتهم". وأشار تقرير صدر عن منظمة هيومن رايتس ووتش أن معظم الشيعة تقيدوا بفتوى السيستاني، لكن بعض الجماعات المقاتلة، التي ترتبط برجال الدين المنافسين مثل مقتدى الصدر، لم تلتزم دوماً بتلك الفتاوى[73].

وذكر التقرير أن ما فعلته الحكومة العراقية لوقف الهجمات الموجهة ضد الفلسطينيين في العراق كان قليلاً جداً. وأشارت المنظمة إلى أن وزارة الداخلية العراقية نفسها متورطة في الاعتقالات التعسفية وفي قتل اللاجئين الفلسطينيين وتعذيبهم. وقد تحدث من احتجزتهم قوات الأمن العراقية، لمنظمة هيومن رايتس ووتش، عن استهدافهم بالمعاملة السيئة والتعذيب لأنهم فلسطينيون تحديداً[74].

وفي المقابل تضاربت تصريحات الأحزاب الكردية العراقية الرئيسية، بزعامة الرئيس جلال طالباني ورئيس إقليم كردستان مسعود بارزاني، حول توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق في إقليم كردستان. حيث أكد الاتحاد الوطني الكردستاني

أن محادثات أجراها القيادي في حركة فتح جبريل الرجوب، مع مسؤولي الإقليم لتوطين 20 ألف فلسطيني في كردستان. لكن الوفد الفلسطيني ومسؤولين في الحزب الديموقراطي الكردستاني قالوا إن الزيارة "تهدف إلى خدمة القضايا المشتركة وتعزيز الأمن والسلام في المنطقة". وقال الرجوب في مؤتمر صحافي عقده مع سكرتير الحزب الديموقراطي الكردستاني فاضل ميراني في أربيل إن "شيئاً من هذا لم يرد خلال لقائنا مع المسؤولين الأكراد، كما أن الوفد الفلسطيني لم يناقش هذا الموضوع لا مع الرئيس جلال طالباني ولا مع الرئيس بارزاني وليس في أجندتنا توطين الفلسطينيين في إقليم كردستان". وأشار المسؤول الكردي إلى أن الوفد الفلسطيني أكد "الرغبة في افتتاح ممثلية في كردستان"، وأن بارزاني "وجه دعوة من خلال الوفد إلى الرئيس محمود عباس لزيارة الإقليم". وأضاف: "تناقلت القنوات الإخبارية أخيراً أخباراً عن توطين الفلسطينيين في كردستان بسبب الأوضاع الأمنية المتردية في بغداد وهذا الشيء لم يطرح علينا"[75].

ب. الموقف الفلسطيني:

في ظل المعاناة التي وقعت على اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بعد الاحتلال الأمريكي، حاولت السلطة الفلسطينية وضع حل لقضيتهم. إلا أن أوضاع اللاجئين هناك لم تتغير؛ إذ بقيت معاناة اللاجئين الذين نزحوا إلى الحدود العراقية السورية وإلى الحدود العراقية الأردنية مستمرة.

وعلى الرغم من الوعود التي جاءت من الجهات المعنية بعودة هؤلاء اللاجئين إلى أماكن سكناهم في العراق، إلا أن شيئاً من ذلك لم يحصل، بل نُقل بعضهم إلى دول أخرى.

وفي هذا الإطار اجتمع الرئيس الفلسطيني محمود عباس في 2006/3/28، خلال القمة العربية في الخرطوم، مع رئيس الوفد العراقي إلى القمة وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري، وصرح عباس عقب الاجتماع بأنه قد "تناول وضع الفلسطينيين في

العراق وعمليات القتل والتهديدات التي يتعرضون لها". وأوضح "شرحت للوزير العراقي بأن هؤلاء ليس لهم مكان يلجأون إليه سوى العراق، وأن من الضروري العمل على حفظ حياتهم ووقف الاعتداءات والتهديدات التي يتعرضون لها، وأن من واجب الحكومة العراقية حمايتهم وإعادة الفلسطينيين اللاجئين على الحدود العراقية – الأردنية". وأضاف "إن الوزير العراقي أكد أن حكومته ستعمل كل ما تستطيع لحماية الفلسطينيين في العراق"[76].

وأصدر الرئيس عباس في 2006/4/10 قراراً بتشكيل لجنة عليا لمتابعة معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق، وإيجاد حل لها. وترأس اللجنة زكريا الأغا، رئيس دائرة شؤون اللاجئين في منظمة التحرير. وتختص اللجنة بالاتصال الفوري بالجهات الحكومية والشعبية لضمان أمن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق، بما في ذلك المفوضية العامة للاجئين ووكالة الأونروا، فضلاً عن إيجاد الحلول الكفيلة برفع المعاناة عن اللاجئين الفلسطينيين المقيمين في العراق، وبخاصة أولئك العالقين بين الحدود الأردنية – العراقية[77].

وحثّت الحكومة الفلسطينية برئاسة إسماعيل هنية دول المنطقة على استقبال الفلسطينيين الفارين من العراق. وخلال زيارته إلى سورية، أعلن وزير الخارجية في تلك الحكومة محمود الزهار أنه تلقى وعداً من السلطات السورية باستقبال الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية[78].

وبالفعل قامت منظمة الهجرة الدولية في 2006/5/9 بنقل أكثر من 250 فلسطينياً عالقين على الحدود العراقية الأردنية إلى سوريا. ثم نقلتهم السلطات السورية إلى مخيم الهول. وسمحت السلطات السورية في اليوم التالي بعبور مجموعة أخرى من 37 فلسطينياً جاؤوا مباشرةً من بغداد[79].

وفي 2007/1/23 قال بيان صادر عن الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية إن الرئيس عباس "أجرى اتصالات عدة مع المسؤولين العراقيين، لوقف جرائم الخطف

والقتل الوحشية بحق اللاجئين الفلسطينيين، إلا أن الميليشيات تواصل اعتداءاتها، وكل يوم يجري خطف وقتل المزيد من أهلنا اللاجئين الفلسطينيين في العراق"[80].

وفي 2008/8/1 أكدت مصادر فلسطينية وجود اتصالات بين السلطة الفلسطينية والحكومة العراقية لإنهاء مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الذين فروا إلى الحدود السورية، جراء اعتداءات الميليشيات المسلحة العراقية. ونُقِل عن مصدر رسمي قوله إن الاتصالات الجارية مع الحكومة العراقية قد تُفضي إلى حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العالقين في مخيمين مؤقتين علي الحدود السورية العراقية، وتمكينهم من العودة إلى ديارهم في العراق شريطة الحصول على الحماية من السلطات العراقية. وقال دليل القسوس، القائم بأعمال السفارة الفلسطينية ببغداد، في تصريحات أدلى بها إلى شبكة الأنباء الإنسانية – إيرين Humanitarian News and Analysis-IRIN: "إنه قد يصبح بإمكان اللاجئين الفلسطينيين العالقين على الحدود السورية العراقية العودة إلى ديارهم في العراق"[81].

وعبر الرئيس عباس خلال لقائه الرئيس العراقي جلال الطالباني في بغداد، في 2009/4/5، عن شكره للحكومة العراقية، على اهتمامها بقضية الفلسطينيين المقيمين في العراق، باعتبارهم "جزءاً من الشعب العراقي ومن اهتمام الحكومة العراقية ومن الأمن العراقي، لذلك نحن نعتبرهم بأيد ٍأمينة"[82].

وذكرت صحيفة القدس العربي أن مصادر فلسطينية متعددة أكدت في 2009/4/21 تشكيل الرئيس عباس للجنة تتولى الإشراف على نقل اللاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية السورية إلى إقليم كردستان، وإلى السودان، وذلك بعد الاتفاق مع رئيس الإقليم مسعود بارزاني ورئيس وزراء حكومة الإقليم نيجيرفان بارزاني على تقديم تسهيلات للاجئين الفلسطينيين، وتوفير فرص عمل لهم بما يخفف معاناتهم، وذلك حسب تفاهمات توصل إليها الرئيس عباس خلال زيارته لإقليم كردستان في 2009/4/13. إلا أن المصادر نفت الأنباء التي تحدثت عن وجود فكرة

لإعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في كردستان، موضحةً أن ما تمّ الاتفاق عليه مع سلطات الإقليم هو توفير فرص عمل لهم هناك، فضلاً عن تقديم التسهيلات الدراسية لأبنائهم. وأوضح الناطق باسم حركة فتح في تصريح صحفي نشره موقع تابع للحركة إضافة لوكالة الأنباء المحلية – سما بأن اللجنة التي شكلها عباس مهمتها دراسة واقع اللاجئين الفلسطينيين على الحدود السورية العراقية لحل مشكلتهم وإجلائهم من هذه المنطقة وإسكانهم في أماكن أخرى. وقالت المصادر حسب وكالة سما إنه تمّ الاتفاق بين الوفد والقيادة السودانية على تقديم كافة التسهيلات إلى اللاجئين الفلسطينيين من مخيم الوليد ونقلهم إلى السودان وإعطائهم كافة التسهيلات ومنحهم حقّ التعليم والإقامة. وتابعت المصادر إنه تمّ الاتفاق على نقل تسعة آلاف لاجئ فلسطيني من الحدود السورية العراقية إلى السودان بعد إجراء كافة معاملاتهم[83].

كما أوْلى عدد من الفصائل الفلسطينية اهتماماً ملحوظاً بأوضاع اللاجئين الفلسطينيين في العراق منذ بداية الاحتلال الأمريكي للبلاد سنة 2003، إلاّ أن هذا الاهتمام لم يؤد إلى نتائج عملية، تحد من معاناتهم أو الاعتداءات التي تعرضوا لها. ومن هنا اقتصرت أكثر المواقف على التنديد بالاعتداءات والوعود بإيجاد الحلول، ولكن الواقع كان مغايراً للتمنيات.

أبدت حركة حماس قلقها على المعاناة التي يتعرض لها فلسطينيو العراق، وجاء في بيان لها في 2005/5/31، "إن ما يتعرض له اللاجئون الفلسطينيون من اضطهاد وتنكيل في بلاد العراق لهو أمر يبعث على الأسى والألم خصوصاً تعمّد قوات الاحتلال الأمريكي وجهات محلية مسلحة تركيز هجماتها ضد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين وملاحقتهم حتى في مناطق الإيواء التي سكنوا فيها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق"[84].

وشددت حماس في بيانها على "ضرورة حماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق ووقف الهجمات ضدهم وتوفير الأمن لهم وإعادتهم إلى المخيمات التي أخرجوا منها"[85]. وطالبت الحركة السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤوليتها تجاه الفلسطينيين في

العراق وبذل الجهد من أجل حمايتهم ومتابعة هذا الأمر مع الجهات المعنية. وناشدت المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة السعي لوقف هذه الانتهاكات والجرائم ضد الفلسطينيين[86].

ودعا خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس الحكومة الأردنية والمسؤولين فيها والبرلمان الأردني والملك عبد الله الثاني إلى حل مشكلة الفلسطينيين العالقين على الحدود العراقية الأردنية، معتبراً أن ذلك من "حق الشعب الفلسطيني على أمته"، وأضاف قائلاً: "يكفي أن هناك حصاراً في غزة وفي الضفة، نريد من العرب أن يفرِّجوا على شعبنا". وأشار إلى أن الجالية الفلسطينية في العراق لا يزيد عددها عن أكثر من خمسة وثلاثون ألف، مؤكداً أن "هؤلاء منذ العام 1948 يعيشون ضيوفاً في العراق لا يتحملون مسؤولية أحد، لا مسؤولية النظام السابق، ولا مسؤولية الوضع اللاحق، إنما هم ضيوف ولا ينبغي أن يؤخذوا بجريرة أحد". ودعا مشعل الحكومة العراقية والنظام العراقي الحالي والمسؤولين فيه على كل الصعد أن يحفظوا أمن المواطن الفلسطيني وأن يحقنوا دمه وأن لا يكون عرضة للعقوبة والتهديد[87].

وقال مشعل بعد دخول عدد من فلسطينيي العراق إلى الأراضي السورية: إن "الحركة [حماس] تجري اتصالات مع مسؤولين في العراق ومع كل المعنيين في الشأن العراقي، لإنهاء معاناة الفلسطينيين هناك"، ورحب في كلمة وجهها إلى الفلسطينيين الذين وصلوا إلى الأراضي السورية في 2006/5/10، قادمين من الحدود العراقية الأردنية. وتابع قائلا: "إخوانكم في بغداد وبقية الأرض العراقية سوف نجد لها حلاً، فلن يخلد لنا جفنٌ حتى تنتهي معاناتهم، إخوانكم يجرون اتصالات مع مسؤولين في العراق ومع كل المعنيين في الشأن العراقي وبعون الله تعالى سنتابع الجهود حتى تنتهي معاناة من تركتموهم من إخوانكم في بغداد وفي بقية الأرض العراقية"[88].

كما دانت حركة حماس الاعتداءات الأمريكية على الفلسطينيين في العراق وأشار محمد عزيز الناطق باسم الحركة في مدينة غزة إلى أن قوات الاحتلال الأمريكي في

العراق قامت بمداهمة العديد من منازل المدنيين الفلسطينيين، واعتقال عدد من النساء وسرقة بعض محتويات المنازل، وذلك في الوقت الذي تعتقل بعض الفلسطينيين في السجون العراقية[89].

واتهمت دائرة شؤون اللاجئين التابعة لحركة حماس قوات الجيش الأميركي بأنها تعمل وبكل قوة على إخراج وتهجير اللاجئين الفلسطينيين من العراق إلى دول كثيرة منها كندا واستراليا والسعودية، في الاتجاه المعاكس لفلسطين ولمصلحة إحقاق الحقوق والثوابت الفلسطينية. وأضافت في بيان أصدرته في 2006/12/20: "لقد قامت ولازالت تقوم بعدة أدوار بهدف إخراجهم، وتراوحت بين القصف المباشر لتجمعات الفلسطينيين بالأسلحة الثقيلة وفرض حظر التجول عليها، واعتقال من تريد منهم، أو أمر بعض الجهات المسلحة بارتكاب جرائم بحق الفلسطينيين هناك..."[90].

وأبدت حركة الجهاد الإسلامي قلقاً على الفلسطينيين المقيمين في العراق، وقال الناطق باسم حركة الجهاد الإسلامي وليد حلس "إن اللاجئين الفلسطينيين [في العراق] يتعرضون لحملة تستهدف إلغاء حق العودة، عبر الضغط المتواصل عليهم وطردهم وملاحقتهم بالتهديد والقتل والاعتقال". وأشار إلى ما يحدث في العراق من عمليات قتل للاجئين الفلسطينيين تقوم بها فرق موت مدعومة طائفياً، يُعدّ "خدمة لسياسات التحالف الصهيوأميركي في إلغاء وشطب حق العودة"[91].

ج. المواقف العربية:

على الرغم من معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق نتيجة الاعتداءات المستمرة بحقهم، إلاّ أنها لم تلق الاهتمام المناسب من قبل الأوساط العربية الرسمية؛ فاقتصر نشاط جامعة الدول العربية على إبداء القلق ومطالبة الجهات العراقية بتحمل مسؤولياتها وتقديم المساعدات للاجئين. أما الدول العربية، فلم تكن أحسن حالاً من الجامعة. فمنهم من قدم الدعم المباشر وفتح أراضيه لأعداد محدودة من اللاجئين، فيما رفض البعض الآخر دخول اللاجئين إلى أراضيه، معللاً ذلك بالمخاطر المترتبة على

مستقبلهم في العراق؛ ومعتبراً أن الحكومة العراقية هي التي يجب أن تتحمل المسؤولية الكاملة عن اللاجئين كونها الدولة المضيفة.

ناشدت جامعة الدول العربية "الأطراف المعنية" في العراق والقوى الشعبية والحكومة العراقية توفير الحماية للاجئين الفلسطينيين في العراق الذين "لا حول لهم ولا قوة وإنهاء معاناتهم". وذكرت الجامعة في بيان لها في 2006/12/14 أنها "تتابع بكل مشاعر القلق الأخبار الواردة حول استهداف اللاجئين الفلسطينيين في العراق بعمليات قتل متعمدة من جانب بعض المسلحين"، وقالت إن "هذه العمليات تكررت وهي تودي بحياة العديد من النساء والأطفال والشيوخ"[92].

وطالب الأمين العام المساعد للجامعة العربية لشؤون فلسطين السفير محمد صبيح، في كلمته أمام الجلسة الافتتاحية للدورة السابعة والسبعين لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة الذي بدأ أعماله في 2007/1/22 بمقر الجامعة العربية، بحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق الذين يتعرضون للقتل والتعذيب والترويع دون سبب أو ذنب، مؤكداً على ضرورة توفير المساعدات والحماية وتوفير الأمن لهم ولأطفالهم[93].

وشدد صبيح، في 2007/2/7، وهو يغادر الدوحة بعد مشاركته في مؤتمر لمساعدة الفلسطينيين، على أن القوات الأمريكية المحتلة والحكومة العراقية تتحمل مسؤولية سلامة أرواح وممتلكات اللاجئين الفلسطينيين في العراق وفق القوانين الدولية. وقال إن "لدى الجامعة العربية وثائق وصور تثبت الحقائق المفزعة التي تقشعر لها الأبدان عن الأعمال الوحشية التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون بدون أي سبب"، لافتاً إلى أن هؤلاء لم يكونوا يوماً طرفاً ضد طرف، وأن ما يجري لهم يخالف كل الأعراف والتقاليد العربية والإسلامية[94].

وكشفت مصادر دبلوماسية عربية لجريدة الدستور الأردنية عن مشروع قرار كان من المقرر طرحه على القادة العرب في القمة العربية يتعلق بترحيل الفلسطينيين

المتواجدين عند حدود العراق إلى السودان. وينص المشروع على الترحيب بالاتفاقية التي تمّ توقيعها بين السودان والجانب الفلسطيني والمفوضية السامية للاجئين، والتي حددت ترحيل هؤلاء إلى السودان، للإقامة المؤقتة والعمل على منحهم كامل الحقوق والامتيازات، والترحيب بالخطوات التي تم تنفيذها حتى الآن، خاصة زيارة وفد من اللاجئين إلى السودان، والطلب من الدول العربية تقديم العون لنقل اللاجئين من الحدود إلى السودان، وتكليف الأمين العام متابعة هذا الأمر. وقالت مصادر دبلوماسية عربية إن سبب سحب مشروع القرار يعود إلى اعتراض السودان ودول عربية أخرى، لاعتبارات عديدة مفضلين أن يتم الأمر بشكل عادي بالتنسيق مع المؤسسات الدولية دون تشريعه كقرار في قمة عربية. وقالت هذه المصادر إن رأياً بالاكتفاء بما ورد في قمة دمشق حول ترحيل اللاجئين عند الحدود، كان مطروحاً، كما قالت هذه المصادر إن هناك مخاوف من تكريس ما قد يفهم حول ضياع حق العودة بهذه الطريقة[95].

من جهتها دعت سورية إلى ضرورة الضغط على "إسرائيل" لإعادة اللاجئين الفلسطينيين النازحين من العراق إلى أراضيهم[96]، غير أنها سمحت بإقامة مخيمات للاجئين الفلسطينيين داخل أراضيها، كما سمحت للبعض منهم بدخول مدنها بعد وقت قصير.

أما الأردن، فلم يسمح في البداية للاجئين الفلسطينيين بدخول أراضيه؛ وبعد احتجاج المفوضية العليا لشؤون اللاجئين وأطراف دولية أخرى، سمحت السلطات الأردنية لنحو 550 فلسطينياً بدخول الأردن في 2003/5/1، ووضعتهم في مخيم الرويشد (أ) المخصص للاجئين العراقيين. لكنها، وقبل أن تسمح لهم بالدخول، ألزمته بتوقيع تعهد ينص على أنهم سوف يعودون إلى العراق بمجرد انقضاء الأزمة الحالية واستقرار الأوضاع، بحسب بعض المقابلات التي أجرتها هيومن رايتس ووتش في مخيم الرويشد. وبعد السماح للفلسطينيين بالتوجه إلى مخيم الرويشد سرعان ما عادت السلطات الأردنية فأغلقت الحدود أمام فلسطينيي العراق. أما القلة التي

نجحت في اجتياز الحدود العراقية بعد ذلك فظلت في مخيم الكرامة داخل المنطقة العازلة[97]. وأشارت المنظمة الدولية إلى أن سياسات السلطات الأردنية تجاه فلسطينيي العراق، بما فيها الإبعاد القسري من مخيم الرويشد إلى مخيم الكرامة، قد أدت إلى تشتيت شمل العائلات[98].

وطلب الأردن مرة أخرى من العراق عدم السماح بخروج لاجئين فلسطينيين من حدوده إلى الأراضي الأردنية، مؤكداً أنه لن يسمح بدخول لاجئين جدد[99]. وكانت السلطات الأردنية قد أغلقت منافذ العبور إلى العراق في 2006/3/20، عقب منع الجانب العراقي إعادة 89 لاجئاً فلسطينياً عبروا الحدود العراقية. وقالت مصادر حدودية إن الأردن اضطر إلى إغلاق معبر الكرامة المفضي إلى العراق لحل أزمة اللاجئين الفلسطينيين الموجودين حالياً داخل المنطقة العازلة بين الجانبين من دون مأوى[100].

وانتقد وزير الداخلية الأردني عيد الفايز طلب منظمة هيومن رايتس ووتش لحقوق الإنسان من الأردن فتح حدوده أمام اللاجئين الفلسطينيين من حملة الوثائق العراقية المتواجدين على الحدود الأردنية العراقية. وحسب الفايز فإنه لم يسبق لأي جهة رسمية أن حاورت الأردن بشأن فلسطينيي العراق أو بشأن استضافتهم، ورأى أن قضيتهم شأن دولي يجب أن تتم مناقشته في هيئة الأمم المتحدة، والتعامل معهم كباقي اللاجئين الذين هُجِّروا بسبب الأوضاع في العراق. وأضاف "إنه ليس من مسؤولية الأردن إذا قذف على حدوده لاجئون أن يستضيفهم، فعلى الدولة التي كانوا فيها أن تتولى أمرهم أو المفوضية السامية للاجئين أو الدول التي بحاجة إلى لاجئين تستضيفهم"، مشيراً إلى أن الأردن وبموارده المحدودة "لا يستطيع استقبال أي موجة بشرية، وبأي حال من الأحوال ومهما كانت جنسياتهم"[101].

وكانت منظمة هيومن رايتس ووتش طالبت الأردن بإعادة فتح حدوده فوراً أمام اللاجئين الفلسطينيين الفارين من العنف في العراق. وحثّت المجتمع الدولي

على تقديم المساعدة لإعادة توطينهم في بلاد أخرى يرضون بها. وقال بيل فريليك Bill Frelick، مدير برنامج سياسات اللاجئين في هيومن رايتس ووتش، "يجب ألا يعامل الأردن الفلسطينيين الفارين من الاضطهاد بشكل أكثر قسوة من معاملة عراقيين آخرين فروا من العنف وسمح لهم بدخول الأردن"[102].

وفي مقابلة مع هيومن رايتس ووتش، قال أمين عام وزارة الداخلية الأردنية مخيمر أبو جاموس في 2006/5/4 إن الأردن لن يغير سياسته القاضية بمنع دخول فلسطينيي العراقي. وأكد أن الأردن يحمل عبئاً ضخماً من اللاجئين الفلسطينيين وأنه لن يستقبل أي فلسطينيٍّ جديد[103].

وكشف عاطف عدوان وزير شؤون اللاجئين، في حكومة الفلسطينية العاشرة، بأن الأردن توصل إلى اتفاق مع المفوضية السامية للاجئين لترحيل حوالي 280 لاجئاً فلسطينياً من مخيم الرويشد على الحدود الأردنية العراقية إلى كندا، وذلك بالرغم من الرفض الفلسطيني لتلك الصفقة. وتساءل عدوان في تصريح له: "هل عجز الأردن الذي استوعب حوالي 600 ألف عراقي عن استيعاب 280 لاجئاً فلسطينياً؟". وأضاف: هل يعقل أن تستوعبهم كندا رغم بعدها آلاف الأميال عن فلسطين وتعجز الدول العربية عن استيعابهم؟"[104].

وعلى الرغم من أن بعض الدول العربية المجاورة للعراق كان لها الدور الأبرز في التعامل مع قضية اللاجئين الفلسطينيين النازحين من العراق، إلا أن السودان تعامل مع هذه القضية من خلال استعداده لاستقبال عدد منهم، وقد أشارت مصادر ديبلوماسية عربية في 2007/9/28 إلى إن الرئيس السوداني عمر حسن البشير وافق على "وساطة" رئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل لاستقبال مئات الفلسطينيين العالقين على جانبي الحدود الأردنية والسورية مع العراق، وعُلم أن مشعل بعث رسالة إلى الرئيس السوداني يحضّه على المساهمة في حل محنة الفلسطينيين. وقالت المصادر إن البشير "وافق فوراً على ذلك، لكنه تريث إلى حين التشاور مع القيادتين

السورية والأردنية كي لا يظهر وكأنه يزاود عليهم". وأوضحت المصادر أن مستشار الرئيس السوداني مصطفى عثمان إسماعيل حصل على "موافقة" المسؤولين السوريين والأردنيين وأن الاتصالات تجري لاتخاذ الإجراءات اللازمة لاستقبالهم في السودان[105].

د. موقف الأمم المتحدة:

عبّرت المفوّضية العليا لشؤون اللاجئين بالأمم المتحدة، في 2006/10/3، عن قلقها العميق على حياة اللاجئين الفلسطينيين في العراق وكذلك على من فرّوا بسبب المضايقات وأعمال العنف في بغداد. وقالت جنيفر باجونيس Jennifer Pagonis، المتحدّثة باسم المفوّضية في جنيف في تصريحٍ لها:

> إن "اللاجئين الفلسطينيين في العراق يفتقدون للحماية ويواجهون مشاكل جديّة في الحصول على بطاقات هويّة شخصيّة، وما زالوا هدفاً للمضايقات المستمرة والتهديد والخطف والقتل. وأشارت إلى أنه في أواخر شهر أيلول/ سبتمبر [2006]، سلم مسلحون تهديدات مكتوبة لعدد من الفلسطينيين، وكانت تهديدات مشابهة سُلّمت في وقت سابق من هذا العام، وأدت إلى حالة من الذعر بينهم وكثير منهم حاول الفرار نتيجة لتلك التهديدات"[106].

وفي 2007/5/15، عبرت المفوضية، عن قلقها الشديد إزاء الظروف المعيشية القاسية، التي يعيشها مئات الفلسطينيين الموجودين في مخيم الوليد للاجئين على الحدود السورية العراقية. ونقل مركز أنباء الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت عن باجونيس قولها: "إن نقص المرافق الطبية لحوالي 900 لاجئ في المخيم بالإضافة إلى 1,400 لاجئ في المخيمات على الحدود السورية العراقية من المتوقع أن تسوء في فترة الصيف نظراً لدرجات الحرارة المرتفعة، بالإضافة إلى العواصف الرملية والتي تشكل خطراً إضافياً". وذكرت أن منظمات الإغاثة الدولية بما فيها مفوّضية شؤون اللاجئين لا يُسمَح لها بالبقاء بشكل دائم في المخيم وذلك لأسباب أمنية. وأضافت المتحدثة

باسم المفوضية بأن الفلسطينيين النازحين من بغداد لا يوجد لهم مأوى إلا مخيم الوليد الذي يفتقر للبنية التحتية الأساسية للعيش. وقالت: "نريد السماح لهؤلاء اللاجئين بدخول سوريا لتلقي العلاج، ولكن المشكلة تكمن في رفض الدول السماح لهم بالدخول وتوفير الرعاية الطبية لهم. نريد من سوريا أو أي بلد آخر باستيعابهم حتى تستوعبهم دولة أخرى"[107].

وناشدت الأمم المتحدة في 2008/10/14 دول العالم توفير مأوى لنحو ثلاثة آلاف لاجئ فلسطيني تقطعت بهم السبل في الصحراء العراقية منذ ما يزيد على سنتين. وتقول المفوضية العليا لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة إن ما يقرب من نصف هؤلاء اللاجئين الذين يعيشون في مخيمين عند الحدود العراقية السورية يحتاجون لرعاية طبية عاجلة أو يخشون الاضطهاد في حال عودتهم إلى العراق. وقال المتحدث باسم المفوضية رون ردموند Ron Redmond في مؤتمر صحفي "ظروف المعيشة بالمخيمين الحدوديين صعبة للغاية وغير آمنة ومستمرة في التدهور. ويواجه اللاجئون درجات حرارة قاسية وعواصف رملية على نحو منتظم." وأردف قائلاً "تدعو المفوضية مجدداً لخطوات عاجلة من البلدان التي يمكنها إعادة التوطين في شتى أنحاء العالم"[108].

خاتمة

ترافق الوجود الفلسطيني في العراق مع نكبة سنة 1948؛ إذ بدأ بضعة آلاف من اللاجئين بالتوافد إلى البلاد. عاش الفلسطينيون تحت رعاية الدولة العراقية خلافاً لباقي مناطق اللجوء الفلسطيني، حيث كانت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين تتولى إدارة شؤونهم. تولت وزارة الدفاع العراقية، بداية الأمر، رعاية اللاجئين الفلسطينيين، ومن ثم تولت ترتيب إقامتهم دائرة شؤون اللاجئين الفلسطينيين في وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل.

عانى فلسطينيو العراق في ظل الحكومات المتعاقبة من ضيق المعيشية، وبؤس السكن، والاستثناءات والمراسيم التي واكبت صدور القوانين الناظمة لإقامتهم في البلاد ومساواتهم من حيث المعاملة مع العراقيين.

نشط اللاجئون الفلسطينيون في العراق في ميدان السياسة وتشكيل الأحزاب، وذلك على غرار باقي الساحات العربية التي تواجد فيها اللاجئون. وعمل العراق الرسمي على إفساح المجال أمام العمل السياسي الفلسطيني بشكل يتناسب مع توجهاته وبما يخدم طريقة تعاطيه مع القضية الفلسطينية بوصفها قضية قومية مركزية.

عانى الفلسطينيون، بعد سقوط نظام الرئيس صدام حسين سنة 2003، من تصنيفهم كمتعاونين مع النظام السابق، وترتب على ذلك الكثير من عمليات الاعتقال والتنكيل والخطف والقتل، مما دفع الكثير منهم إلى الهجرة من العراق لتبدأ فصول جديدة من المعاناة في مخيمات اللجوء القسري الحدودية مع دول الجوار.

لم ترقَ المواقف الفلسطينية والعربية والدولية إلى مستوى معاناة فلسطينيي العراق وخطورة قضيتهم. ومن هنا امتازت مواقف السلطة الفلسطينية والفصائل مروراً بالمواقف العربية والدولية بالتقصير واقتصرت على وضع القضية في مجرد قالب إنساني يهدف إلى تخفيف المعاناة أو ترحيلها مؤقتاً دون تقديم حلول جذرية.

طرحت معاناة وتهجير فلسطينيي العراق بعد الاحتلال الأمريكي تساؤلاً كبيراً حول أجندات خفية تسعى إلى فرض حلول لقضية اللاجئين الفلسطينيين من خلال إعادة توطينهم في مهاجر جديدة يبدؤون فيها حياة بعيداً عن تعقيدات القضية وحدود بلادهم فلسطين، وهو ما يشكل إنهاءً لملف حق العودة؟

الهوامش

1 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي حول الخصائص الديموغرافية للاجئين الفلسطينيين "بمناسبة اليوم العالمي للاجئين"، حزيران/ يونيو 2008، انظر:
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/refugee2008.pdf

2 اللاجئون الفلسطينيون في العراق.. معاناة متواصلة، المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان – شاهد، مذكرة إلى الرأي العام العالمي للتحرك العاجل لحماية اللاجئين الفلسطينيين في العراق، بيروت، 2005/5/25، انظر: http://www.pahrw.org/Default.asp?ContentID=31&menuID=9

3 سعيد سلامة، "مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق بدأت قبل نصف قرن و لم تنتهِ،" دائرة شؤون اللاجئين، منظمة التحرير الفلسطينية، 2007/2/21، انظر:
http://www.plord.org/wsh/iraq/pictures/saidpaper.htm#_ftnref10

4 صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة،" مركز القدس للدراسات السياسية، 2009/5/23، انظر:
http://www.alqudscenter.org/uploads/std_23-5-2009.pdf

5 عز الدين محمد، **اللاجئون الفلسطينيون في العراق: "حقائق جديدة" من النكبة عام 1948 إلى ما بعد الاحتلال الأمريكي 2003**، الطبعة الأولى، (دمشق: مركز الغد العربي للدراسات، 2007) ص 22-23.

6 هيثم مناع، "الفلسطينيون في العراق،" تقرير أعده مناع، المتحدث باسم اللجنة العربية لحقوق الإنسان، إثر زيارة للعراق من 10 إلى 17 حزيران/ يونيو 2003، موقع اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس 2003/6/24، انظر: http://www.achr.nu/rep12.htm

7 طارق حمّود، "الفلسطينيون في العراق: الواقع والمآل"، الجمعية الفلسطينية لحقوق الإنسان – راصد، انظر:
http://www.pal-monitor.org/Portal/modules.php?name=News&file=article&sid=206

8 صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

9 موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين – الأونروا، انظر:
http://www.un.org/unrwa/arabic/Asked/UN_Benf.htm

10 صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

11 المرجع نفسه.

12 محمد المحمدي، فلسطينيو العراق بين فكّي كماشة، ماذا يستهدف قانون اللجوء السياسي في العراق؟ مجلة **العودة**، العدد الرابع والعشرون، السنة الثانية، أيلول/ سبتمبر 2009.

13 اللاجئون الفلسطينيون في العراق.. معاناة متواصلة، مؤسسة شاهد.

14 طارق حمّود، مرجع سابق.

15 المرجع نفسه.

16 هيثم مناع، مرجع سابق.

17 طارق حمّود، مرجع سابق.



[18] معتصم حمادة، اللاجئون الفلسطينيون في العراق يستعيدون مشاهد النكبة الأولى، موقع النائب حسام خضر، انظر: http://www.hussamkhader.org/oldsite/internal/maqal/21.htm

[19] طارق حمّود، مرجع سابق.

[20] المرجع نفسه.

[21] هيثم مناع، مرجع سابق.

[22] طارق حمّود، مرجع سابق.

[23] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق،" مركز القدس للدراسات السياسية، 2005/5/1، انظر:
http://www.alqudscenter.org/Arabic/pages.php?local_type=128&local_details=2&id1=353&menu_id=8&country_id=17&cat_id=2

[24] اللاجئون الفلسطينيون في العراق، مؤسسة شاهد، وانظر: سعيد سلامة، "مأساة اللاجئين الفلسطينيين في العراق".

[25] المرجع نفسه.

[26] المرجع نفسه.

[27] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

[28] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق."

[29] المرجع نفسه.

[30] علاء نايف الجبارين، "فلسطيني العراق بين الموت والشتات،" جريدة **الحوار المتمدن**، العدد 1822، 2007/2/10، انظر: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=88245

[31] اللاجئون الفلسطينيون في العراق، باحث للدراسات، 2005/4/23، انظر:
http://www.bahethcenter.org/arabic/beladona/refurees/refugees-in-iraq.htm

[32] المرجع نفسه.

[33] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق."

[34] أحمد أبو شلال، "مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين في العراق"، مركز العودة الفلسطيني، لندن، **سلسلة ملاحق العودة (1)**، كانون الثاني/ يناير 2000.

[35] كمال القصير، "مشاريع توطين الفلسطينيين في الخارج"، موقع الجزيرة.نت، 2008/1/2، انظر:
http://www.aljazeera.net/NR/exeres/BB7C7085-03F9-4EF1-9C34-DECC6E267036.htm

[36] المرجع نفسه.

[37] أحمد أبو شلال، مرجع سابق.

[38] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

[39] موقع فلسطينيو العراق، ملخص للانتهاكات التي تعرض لها اللاجئون الفلسطينيون في العراق، انظر:
http://www.paliraq.com/index.php?option=com_content&task=category&sectionid=12&id=21&Itemid=54

[40] المرجع نفسه.

[41] أحمد اليوسف، **فلسطينيو العراق بين الشتات والموت: ملخص الانتهاكات التي تعرض لها الفلسطينيون على أيدي قوات الاحتلال والمليشيات الطائفية**، الطبعة الأولى، (لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة – فلسطين) ص 145.

[42] "لا مفر،" تقرير لمنظمة هيومن رايتس ووتش عن أوضاع اللاجئون الفلسطينيون في العراق، 2006/9/9، انظر: http://www.hrw.org/ar/reports/2006/09/09

[43] المرجع نفسه.

[44] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

[45] العراق: ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان ضد اللاجئين الفلسطينيين، تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية – أمنستي، 2007/10/1، انظر:
http://ara.amnesty.org/library/index/araMDE140302007

[46] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2009/4/6.

[47] أيمن الهاشمي، اللاجئون الفلسطينيون في العراق، جريدة **السياسة**، الكويت، 2009/7/28.

[48] معتصم حمادة، اللاجئون الفلسطينيون في العراق يستعيدون مشاهد النكبة الأولى.

[49] أنور الشيخ، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق.. لماذا الآن؟؟"، موقع فلسطينيو العراق، انظر:
http://www.paliraq.com/index.php?option=com_content&task=view&id=1711&Itemid=49

[50] "لا مفر،" منظمة هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9.

[51] المرجع نفسه.

[52] المرجع نفسه.

[53] المرجع نفسه.

[54] أيمن الهاشمي، مرجع سابق.

[55] أحمد اليوسف، **فلسطينيو العراق بين الشتات والموت**، (لجنة الدفاع عن عقيدة أهل السنة – فلسطين) ص 138-139.

[56] The International Middle East Media Center- IMEMC, 14/2/2007, see:
http://www.imemc.org/index.php?obj_id=53&story_id=47012

[57] جريدة **القدس العربي**، لندن، 2007/1/18.

[58] منظمة العفو الدولية، مرجع سابق.

[59] جريدة **العرب اليوم**، عمّان، 2007/4/25.

[60] طارق حمّود، مرجع سابق.

[61] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

[62] المرجع نفسه.

[63] المرجع نفسه.

[64] المرجع نفسه.



[65] ماهر حجازي، "الأوضاع تسوء وأعدادهم في ازدياد: فلسطينيو العراق بين الظروف المأساوية والهجرة إلى الغرب،" مركز العودة الفلسطيني، 2009/3/12، انظر:
http://www.prc.org.uk/index.php?module=news&id=8c7ce22d804563f5ccf3d78629951967&offset=

[66] وكالة الأنباء السعودية – واس، 2008/3/24، انظر:
http://www.spa.gov.sa/details.php?id=539256

[67] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق."

[68] منظمة العفو الدولية، مرجع سابق.

[69] مركز العودة الفلسطيني، 2009/8/5، انظر:
http://www.prc.org.uk/index.php?module=centre_news&id=f0617f35429293694cd9c2121fb21820&offset=

[70] صادق أبو السعود، "اللاجئون الفلسطينيون في العراق ورحلة البحث عن منافي جديدة."

[71] **الخليج**، 2009/4/6.

[72] **الحياة**، 2007/2/13.

[73] "لا مفر،" منظمة هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9.

[74] المرجع نفسه.

[75] **الحياة**، 2007/2/13.

[76] جريدة **الحياة**، لندن، 2006/3/29.

[77] وكالة الأنباء الفلسطينية – وفا، 2006/4/11، انظر:
http://www.wafa.pna.net/body.asp?id=839

[78] "لا مفر،" منظمة هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9.

[79] المرجع نفسه.

[80] جريدة **المستقبل**، بيروت، 2007/1/24.

[81] **القدس العربي**، 2008/8/2.

[82] جريدة **الخليج**، الإمارات، 2009/4/6.

[83] **القدس العربي**، 2009/4/22.

[84] المركز الفلسطيني للإعلام، 2005/6/1، انظر:
http://www.palestine-info.com/arabic/hamas/statements/2005/31_5_05_1.htm

[85] المرجع نفسه.

[86] **الخليج**، 2005/6/2.

[87] المركز الفلسطيني للإعلام 2006/3/22، انظر:
http://www.palestine-info.info/arabic/palestoday/dailynews/2006/mar06/22_3/details7.htm#3

[88] جريدة **البيان**، دبي، 2006/5/11.

[89] المركز الفلسطيني للإعلام، 2006/11/13، انظر:
http://www.palestineinfo.info/Ar/default.aspx?xyz=U6Qq7k%2bcOd87MDI46m9rUxJEpMO%2bi1s7KiVu8I1ZQ23LoliJuy44ImJqw8FPJjW4dN5elTpSu4lq3yURKs5WiUaFLQXZ%2fMETXMS8YaOd8VUzwWez5xlTC7x4Q2StgorVSM-NkU1q9Mh8%3d

[90] جريدة **الاتحاد**، الإمارات، 2006/12/21.

[91] **البيان**، 2007/3/17.

[92] **جريدة الأيام**، البحرين، 2006/12/15.

[93] **البيان**، 2007/1/23.

[94] جريدة **الدستور**، عمّان، 2007/2/8.

[95] **الدستور**، 2009/3/29.

[96] **المرجع نفسه**.

[97] "لا مفر،" منظمة هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9.

[98] المرجع نفسه.

[99] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2006/3/31.

[100] **الخليج**، 2006/3/21.

[101] جريدة **الغد**، عمّان، 2006/4/12.

[102] هيومن رايتس ووتش، 2006/4/6، انظر: http://www.hrw.org/ar/news/2006/04/06

[103] "لا مفر،" منظمة هيومن رايتس ووتش، 2006/9/9.

[104] موقع عرب 48، 2006/10/15، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=6&sid=7&id=40293

[105] **الحياة**، 2007/9/29.

[106] وكالة وفا، 2006/10/3، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=102946

[107] وكالة وفا، 2007/5/15، انظر: http://www.wafa.ps/arabic/body.asp?id=50658

[108] وكالة رويترز، 2008/10/14، انظر:
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARACAE49D0QB20081014

تقرير معلومات (12)

Information Report (12)

The Palestinian Refugees in Iraq

هذا التقرير

يسلط هذا التقرير الضوء على المراحل الأولى لعملية لجوء الفلسطينيين إلى العراق، ويتحدث عن أعدادهم، وعن أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية. كما يعرض سياسة الحكومات العراقية المتعاقبة تجاه اللاجئين الفلسطينيين قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، ويتحدث عن التنظيمات الفلسطينية التي تواجدت في الساحة العراقية آنذاك، ويعرض أبرز المشاريع التي طرحت لتوطين اللاجئين في العراق. كما يتناول التقرير أوضاع اللاجئين بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وما ترتب عليه من معاناة وقتل وتهجير، ويعرض لسياسة المحتل الأمريكي ومن ثم الحكومة والأحزاب العراقية تجاه اللاجئين الفلسطينيين. كما يتحدث التقرير عن مخيمات اللجوء التي أقيمت على الحدود العراقية مع الدول العربية المجاورة، ويُلحقها بالمساعي التي بُذلت لحل معاناة اللاجئين الفلسطينيين في العراق.

وهذا التقرير هو الإصدار الثاني عشر من سلسلة تقارير معلومات، التي يقوم قسم المعلومات والأرشيف بمركز الزيتونة بإعدادها. وتهدف هذه التقارير إلى تسليط الضوء في كل إصدار على إحدى القضايا المهمة التي تشغل المهتمين والمتابعين لقضايا المنطقة العربية والإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالشأن الفلسطيني. وتزود هذه التقارير، التي تصدر بشكل دوري، القراء بمعلومات محدَّثة وموثقة ومكثفة في عدد محدود من الصفحات.

رئيس التحرير



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات

Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations

ص.ب: 14-5034 بيروت – لبنان

تلفون: | 644 803 1 961+ تلفاكس: 643 803 1 961+

www.alzaytouna.net | info@alzaytouna.net